الدور السياسي للمسيحيين في العراق

ا.م.د دينا هاتف مكي*

باحثة من العراق

*جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية
dina.hatif@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص :

رغم ان المسيحيين اعتقدوا ان التغيير الذي حصل سنة 2003 سيكون لصالح التحول نحو بناء نظام ديمقراطي جديد في العراق يشاركون فيه كبقية ابناء المجتمع ،الا ان البلد دخل في مرحلة انتقالية لم يخرج منها الى يومنا هذا ،وما زاد الوضع سوءا دخول الارهاب الى البلد متمثلا بالحركات الدينية المتطرفة على انواعها و التي استهدفت المسيحيين في حياتهم و اعمالهم ما دفعهم للنزوح او الهجرة الامر الذي اثر على عددهم الكلي ومن ثم دورهم السياسي الذي يفترض انهم كانوا يرغبون بالقيام به،والذي تراجع بشكل متعمد احيانا و غير متعمد احيانا اخرى ما دفع المسيحيين للارتباط بالأحزاب الكبرى من اجل الدفاع عن وجودهم واملا في تحقيق المكاسب السياسية ولكنهم في الحقيقة ظلوا يشكلون أقلية تابعة و غير مؤثرة سياسياً.

كلمات مفتاحية: الانتقال ، النظم التوافقية ، عوائق المشاركة ،المسيحيون والمراحل الانتقالية

The political Role of Christians in Iraq

Assistant Professor Dr. Dina Hatif Maki

Abstract

The Iraqi Christians believed that the change in 2003 would be for building a new democratic system in Iraq and that they were going to participate in this process as the rest of Iraqi citizens, but the country has entered into transitional period that it didn't overcome till today . What made things worse is the entrance of terrorism to the country represented by different religious extremist groups that targeted the Christians in their lives and work the thing that pushed them to immigrate and in total this affected the political role that they should have played whether on purpose or not ,all this pushed

the Christians to associate with the big parties hoping that they would survive and gain politically ,but in reality they remained as a minority that does not have any influence.

KEY WORDS: The transition, consociational systems, obstacles of participation, Christians and transitional periods.

«مشكلة الأقليات في العالم العربي ومنها العراق هي مشكلة اختلاف ، إذ يشوب العلاقة بين الأفراد عدم التأكد لان النظام الاجتماعي والثقافي القديم أخذ يتهاوى وحل محله نظام جديد ،وتعرضوا للمضايقات وكانت استجابتهم اما الخروج أو الصمت .» [1]

(1) Nation-Building and Minority Rights in the Middle East:A Dialectic Dynamic, Author manuscript, published in «Religious Minorities in the Middle East. Domination, Self-empowerment, Accommodation, LONGVA AN & ROALD AS (Ed.) (2012) 230-255»P.1

المقدمة

كان لعدم التأكد أو عدم الوضوح فيما يتعلق بوضع الأقليات ومستقبلهم في دولهم و منها العراق أثره في دورهم السياسي فيها، ومع حدوث التغيير في العراق وما ترتب عليه من زيادة في عدم الوضوح زادت مخاوف الأقليات ومنهم المسيحيين ، فبالرغم من ترحيبهم بالتغيير المتمثل باسقاط النظام في 2003 ورغبتهم بقيام ديمقراطية حقيقية ومشاركتهم في العملية السياسية منذ البداية ،الا انهم لم يتمكنوا من تحقيق رغبتهم هذه .فهم بحكم قلتهم العددية و بسبب من طبيعة النظام التوافقي الذي هيمنت عليه أطراف دون أخرى أضحت مشاركتهم السياسية شكلية اكثر منها حقيقية ،وزاد الأمر سوءاً تردي الأوضاع الأمنية وتعرضهم للاذى المستمر من مختلف الحركات المسلحة الأمر الذي اضطرهم الى ترك مناطقهم والنزوح الى مناطق أخرى وبعضهم آثر السلامة وفضل الهجرة الى الخارج . اختلفت مواقف المسيحيين من تطورات الأحداث وبالذات قادة المجتمع المسيحي من رجال الدين الذين حضوا المسيحيين على البقاء و تخوفوا على الوجود المسيحي من ان ينتهي في هذا البلد ، ولكنهم مع زيادة الاضطهاد الذي تعرضوا له لم يعودوا قادرين على ردع الناس . ترى اشكالية البحث انه ومع استمرار تناقص اعداد المسيحيين بالتأكيد يتناقص الدور الذي ممكن أن يؤدوه سياسياً ، واذا كان القانون قد استخدم نظام الكوتا في اعطاء المسيحيين مقاعد في البرلمان الاتحادي أو برلمان اقليم كردستان ،الا ان ضعف نسبتهم العددية جعلت من هذا التمثيل شكلياً و ليس فعلياً ما دفعهم للارتباط بغيرهم من الأحزاب الكبيرة لكن ظل هذا الدور ضعيف ما دفع بعضهم للمطالبة باقليم في سهل نينوى. يحاول هذا البحث من خلال فرضية ان الدور يتناسب طردياً مع قوة القائمين عليه والمجال المتاح أمامهم في النظام السياسي ،دراسة الدور السياسي للمسيحيين في هذا البلد من خلال منهج تاريخي تناول هذا

الدور عبر المراحل الزمنية المختلفة من عمر الدولة العراقية الحديثة وصولاً الى يومنا هذا وبمنهج تحليلي يبحث في طبيعة هذا الدور.وتكمن أهمية البحث في ان المسيحيين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العراقي وساهموا في بناء الدولة العراقية عبر مراحلها المختلفة فأي تناقص في عددهم ودورهم في ظل المرحلة الانتقالية التي يعيشها البلد لايصب في مصلحة استمرارية هذا المجتمع الذي تعايش باقلياته منذ القدم لذا لابد من معرفة الاسباب التي أدت لذلك كي يمكن تجنبها مستقبلاً .

هيكلية البحث

المبحث الأول: المراحل الانتقالية والديمقراطية التوافقية

اولاً ــ تفكيك المصطلحات

ثانياً ـــ العوائق امام الديمقراطية التوافقية

المبحث الثاني : دورالمسيحيين في الدولة العراقية الحديثة

أولاً ــ الوجود المسيحي في العراق

ثانياً ـــ دور المسيحيين العراقيين في نشأة الدولة العراقية الحديثة

أــ الدور المسيحي في العهد الملكي

ب ــ الدورالمسيحي في العهد الجمهوري

المبحث الثالث : الدورالسياسي للمسيحيين بعد 2003

اولاً ــ الدور السياسي في الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان

ثانياً ــ المعوقات والتحديات أمام المشاركة المسيحية في الحياة السياسية

ثالثاً ــ أثرالخلاف بين الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان على المسيحيين

رابعا ـ المطالبة المسيحية بالادارة الذاتية ـــ مشروع سهل نينوى

المبحث الأول : المراحل الانتقالية والديمقراطية التوافقية

العراق بلد متعدد الاثنيات والأديان والقوميات، وكأي مجتمع متعدد الاثنيات في عملية انتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية يمر بمشاكل وصعوبات ، اذ ان تحقيق الديمقراطية يكون صعباً لكثرة الانقسامات ولصعوبة ارضاء جميع الاطراف ، فهناك

مشاكل كثيرة تؤثر فيه[2]. وقد مر العراق الحديث بأكثر من مرحلة انتقالية، المرحلة الأولى كانت مع بدايات نشوء الدولة العراقية الحديثة بعد انتهاء السيطرة العثمانية عليه،والمرة الثانية كانت بالانتقال من الملكية الى الجمهورية ، والثالثة سنة 1963 والرابعة سنة 1968 اما الخامسة فكانت سنة 2003 ، و قد تراوحت المراحل الانتقالية في طولها و حدة و صعوبة احداثها ، الا ان المرحلة الاخيرة قد طالت فمنذ 2003 و لحد الان لا يزال البلد لم يتجاوزها .

(2) M. Steven Fish and Robin S. Brooks, DOES DIVERSITY HURT DEMOCRACY?, Research Report, Journal of Democracy Volume 15, Number 1 January 2004,P.154,155

اولاً ــ تفكيك المصطلحات

اذا أريد معرفة دور المسيحيين السياسي فسنأخذه من خلال التطورات في المراحل الانتقالية ومحاولة بناء الديمقراطية في المجتمعات المتعدة الاثنيات . عادة في مثل هذه المجتمعات تظهر مشاكل كثيرة تؤثر في دور الأقليات ، فالديمقراطية هي عن الاستيعاب أو الاحتواء و الاستبعاد ،عن الوصول الى السلطة ، والامتيازات التي ياتي بها الاحتواء ،والعقوبات التي تصاحب الاستبعاد. في المجتمعات المقسمة بشكل كبير ، تحدد الهوية الاثنية من سيتم احتواءه ومن سيتم استبعاده ،و بما ان الخطوط التي تميز الجماعات عن بعضها لا تتبدل كذلك فان من يستبعد ومن يتم احتوائه سيظلون كذلك بشكل دائم في السياسات الاثنية ،يؤثر الاحتواء على سياسة توزيع الموارد المهمة المادية وغير المادية ،بضمنها مكانة الجماعة الاثنية و حتى هوية الدولة وذلك لانها ستكون لجماعة اثنية دون غيرها [3]،فمن سيتم احتواءه و من يتم استبعاده ؟و في ظل ذلك من سيكون له دور في الحياة السياسية من عدمه و ما طبيعة هذه الدور هل دور أساسي أم ثانوي و تكميلي

فالديمقراطية هي عن الاستيعاب أو الاحتواء و الاستبعاد ،عن الوصول الى السلطة

(3) Donald L. Horowitz, The Challenge of Ethnic Conflict: Democracy in Divided Societies, Journal of Democracy, Volume 4, Number 4, October 1993, pp. 1838- (,Published by Johns Hopkins University Press DOI https://doi.org/10.1353/jod.1993.0054 , P.18

المجتمع السياسي والمواطنة وينتقل الحديث الى حدود المجتمع السياسي فمن هو المواطن أو المواطنين ، و من بين هؤلاء من تكون له الافضلية وتكون لقوانينه و ممارسته اليد العليا بحيث تسير الدولة وفقها . وأيضاً ما هي شروط القبول ـــ للمواطنين ــ في مؤسسات الدولة التعليمية و الخدمية و القوات المسلحة وغيرها ،فأي منهم يحق له الانتماء أو أي منهم نسبته أكثر من غيره في هذه المؤسسات و هل هناك أصلاً شروط للانتماء دلالة على تفضيل لجماعة دون أخرى . ويكون للتاريخ تاثيره في رسم هذا الدور ،اذ قد يؤدي الى ظهور مفاهيم استبعادية لجماعة ما أو طائفة ما ، و يبرز سؤال حول من ينتمي و من لا ينتمي ،و طبعاً يظهرمن يقول انه وصل أولاً أو كان موجوداً قبل غيره في هذا المكان ، وطبعاً من كان موجوداً في

البداية يعتقد ان له قدم السبق في المواطنة وله الأولوية السياسية على غيره الذي وصل متاخراً [4].

(4)Donald L. Horowitz, ibid ,P.23 ,24,25

يبدأ الانتقال بوضع دستور و وضع أسس العملية السياسية و كيف سيكون شكلها. من البديهي ان الدستور هو الذي يضع الخطوط الأساسية للدولة ، لكن عندما يتم وضع دستور بطريقة مستعجلة بالتأكيد ستكون فيه أخطاء ، واعتقاد ان اصلاح هذه الأخطاء ممكن بعد مدة من الزمن أمر غير صحيح لان الجميع سيعمل وفق ما هو موجود ويبني عليه ويصبح غير مستعد للتغيير الذي قد تترتب عليه تنازلات ليست في مصلحتهم ، وحتى ان كان عمل النظام من خلال مؤسساته لا يستطيع تحقيق الاهداف العامة الا ان مصالح الفاعلين أنفسهم متحققة فيه لذا سيعملون في ضوء ما تم الاتفاق عليه منذ البداية .ويضاف لهذا أنه في المجتمعات المقسمة يصعب اصلاً الاتفاق على دستور واذا تم الاتفاق عليه يصعب تغييره بعد ذلك ،وهو نفسه يتم الوصول اليه من خلال الضغوط الخارجية و الحوافز الداخلية . صحيح ان الدستور لا يستطيع ان يجعل الناس يحبون بعضهم البعض و خصوصاً في المجتمعات المقسمة ، لكن بامكانه جعلهم يتعايشون ويتكيفون مع بعضهم من خلال نصوصه ، فعن طريقها يُوفر الأمن للجميع و هنا يحد من الصراع بينهم و يسمح لهم بالانتماء للأحزاب السياسية [5]، و بذلك يُحول الصراع بينهم ليأخذ طابع سياسي ، ويحدد من يحق له المشاركة في الحياة السياسية وكيف ومن لا يستحق هذه المشاركة .

(5) Donald L. Horowitz, Encouraging electoral accommodation in divided societies,in Electoral Systems in Divided Societies: the Fiji Constitution Review, Brij V Lal and Peter Larmour.(eds), 2012 ANU E Press The Australian National University,,. ,.pp.22,23

العلاقات بين الجماعات الاثنية في ضوء الاحتواء والاستبعاد :اذا انتقلنا الى الجماعات الاثنية داخل المجتمع فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بينها و ضمنها ، و دورالقادة في هذه العلاقات ،فتتأثر العلاقات بين الجماعات الاثنية بالعلاقة داخل الجماعة الاثنية الواحدة، اذ يُحقق التضامن داخل الجماعة الاثنية الواحدة ــ باجزائها المختلفة ــ مجال للتعاون مع الجماعات الاثنية الأخرى بدلاً من التحارب معها . كما ان التنافس داخل الجماعة الاثنية الواحدة يفسح مجال أو يعطي مخرج للتعاون بين الجماعات، يعطي مخرج لكنه لا يحقق حافز أو دافع لان قادة هذه الجماعات بسبب من وضعهم السياسي واحتكارهم للسلطة لا يحتاجون الى التنافس على دعم جماعتهم لانه سبق لهم ان كونوا علاقات و مصالح مع جماعات اثنية أخرى عبر جماعتهم ، وطبعاً أمثال هؤلاء يختلفون عن القادة الذين يعتمدون على دعم جماعتهم الاثنية التي عدد افرادها كبير ولا تحتاج للتعاون مع الجماعات الاثنية الاخرى. ويمكن التقليل من الصراعات بين الجماعات عن طريق السياسات

التي تشجع على الاصطفاف المبني على المصلحة و ليس الاثنية .[6]

يكون التعامل مع المعارضة في المجتمعات المقسمة اثنياً بشكل حاد بصيغة خاصة أو معينة ،فغالباً ما تصور المعارضة على انها ضد الارادة العامة أو الشعبية ،اذ يمكن وصف المعارضة المتمايزة اثنياً على انها تتألف من اعداء خطرين قد يكونوا أعداء تاريخيين أو أعداء لا يقبلون بالهوية الحالية للدولة ،وأعداء يتآمرون لتمزيق الدولة و سرقتها من الجماعة المسيطرة عليها ، و ربما هم يسعون لذلك بالفعل في ضوء سياسات الجماعة الحاكمة القائمة على الاستبعاد .[7]

وتظهر أهمية الجماعة الاثنية أثناءالانتخابات ،اذ عادة ما تحتاج الجماعة المقسمة الى مساعدة من خارج جماعتهم، فالمرشحين لا يعتمدون على أصوات جماعاتهم فقط و انما يحتاجون الجماعات الأخرى من خلال التحكم بآليات الانتخاب وهذه طريقة تستخدم لتغيير سلوك الساسة أو الراغبين بالترشح ضمن جماعة اثنية ما بجعل سلوكهم أكثر اعتدالاً ،و أي اتفاق في القمة لابد ان تكون له اسس أو حوافز انتخابية في القاعدة .[8]

يمكن وصف المعارضة المتمايزة اثنياً على انها تتألف من اعداء خطرين قد يكونون أعداء تاريخيين أو أعداء لا يقبلون بالهوية الحالية للدولة

في المجتمعات المقسمة بحدة يكون تحقيق الديمقرطية صعباً لاننا سنجد الأحزاب تمثل التقسيمات المجتمعية على أنواعها :قومية و دينية و لغوية و عرقية وغيرها وسيكون التصويت وفق هذه التقسيمات .والحزب الاثني الذي يمتلك أغلبية الأصوات والمقاعد سيسيطر على جماعات الأقليات الاخرى ــ سياسياًــ و يبدو وكأنه سيفعل ذلك الى الابد . وينعكس الانقسام الاثني في أحزابها السياسية ، واذا حكمت الأغلبية فهذا يعني حكم لاحدى الاثنيات،واذا يراد إيجاد الحل أي كيف ستشارك الأقلية فيكون اما في التوافق أو التجاذب(التداور) الذي سيكون عليه شكل العملية السياسية والذي يتم التوصل اليه من خلال التفاوض بين الاطراف الممثلة للجماعات المعنية [9] ،و سنتناول التوافق لانه الشكل الذي سارت عليه العملية السياسية في العراق .

ثانياً ــ العوائق امام الديمقراطية التوافقية

التوافق يعني انشاء نظام من الضمانات المتفق عليها بضمنها نسب مشاركة مختلف الجماعات في الحكومة و اعطاء فيتو للأقليات على السياسات الحساسة اثنياً ، فالأمر هنا هو في وضع ائتلاف كبير يشمل الأغلبية و الأقلية[10].

يفترض التوافق مسبقاً ان الجماعات الاثنية في المجتمعات المقسمة بشكل حاد ستمثل بواسطة أحزاب مبنية على أساس اثني ،والهدف من ذلك هو التشارك في

(6) Donald L. Horowitz, Encouraging electoral accommodation in divided societies,ibid, ,p24

(7) Donald L. Horowitz, The Challenge of Ethnic Conflict: Democracy in Divided Societies ,op,cit,P.19

(8) Donald L. Horowitz, Encouraging electoral accommodation in divided societies ,,op,cit, Pp24,25

(9) Donald L. Horowitz, Ethnic Power Sharing: Three Big Problems, Journal of Democracy ·April 2014, DOI: 10.1353/jod.2014.0020 ,P.5

(10)Donald L. Horowitz, Ethnic Power Sharing: Three Big Problems , op,cit,,P.5

السلطة مابين الاثنيات ،اذ ان هدف التوافق هو الوصول الى التحالفات الحاكمة الإلزامية لما بعد الانتخابات لكل الاثنيات المتعادية التي تصل الى البرلمان من خلال نظام التمثيل النسبي [11].

(11) Ibid ,pP.5,6

ولكن هناك عوائق أمام تبني مؤسسات توافقية تتكون قبل الدخول في مفاوضات بناء المؤسسات تتمثل فيما يلي :[12]

(12) Ibid ,pp.8,9,11,12

أولاً: هناك تفضيلات غير متماثلة بين الجماعات ،فالأغلبيات تفضل حكم الأغلبية والأقليات تريد ضمانات ضد حكم الأغلبية ،و النتيجة قد تفضل الأقليات التوافق لكن الأغلبية لا تفضله ،لذا فان نظام التوافق يمكن تبنيه عندما تكون الأغلبية ضعيفة وعادة ما يحدث هذا بعد فترات عنف ممتد ، لكن في مرحلة تالية وعندما تستعيد الأغلبية قوتها قد تطيح بالأمر .

ثانياً: هناك عزوف عام عن المخاطرة ،فالسياسات الاثنية هي لعبة عالية المخاطر وهناك ميول قوية للبقاء مع ماهو مألوف .

ثالثاً: لايأتي المفاوضون الى مائدة المفاوضات وهم خاليي الوفاض أو محسنين الظن ، فلديهم تحيزاتهم و ميولهم التي قد تتضمن بعض النماذج وترفض أخرى ،وهم عادة يفضلون المؤسسات السائدة في الديمقراطيات الأكثر نجاحاً ـــ والتي لا تعاني مشاكل اثنية عميقة ـــ أو نماذج مستقاة من المستعمر القديم ،و هناك أيضاً تحيز تاريخي يدفع صناع القرار لتجنب اعادة الخيارات المؤسسية التي يربطوها مع الأخطاء السابقة حتى وان كانت قراءتهم للتاريخ قابلة للطعن أو ان الظروف تغيرت،و الانحياز يقلل من الخيارات .

رابعاً: هناك وضوح للمصالح أواعتقاد من قبل قادة الجماعات انهم يستطيعون التنبوء أو رؤية المصالح النسبية لجماعتهم ،وقد يعتقد المشاركون في المفاوضات انهم يعرفون ما هي الخيارات المؤسسية الأفضل لمصالحهم ـــ و ان ثبت في مرحلة لاحقة انهم كانوا مخطئين في خياراتهم هذه.

خامساً: وجود البدائل،مثلاً عندما تحدث المفاوضات لوضع جديد بعد تمرد مسلح يمكن ان ينسحب المتمردون ويعودوا الى مخابئهم ويقاتلوا من جديد ، قبل أو حتى بعد ان يعقدوا اتفاقية اذا رأوا ان نصوصها ليست في مصلحتهم ،فالبدائل المغرية تجعل من الصعب تبني اتفاقية مستدامة .

سادساً: ضعف حكم القانون في الدول التي تمر بحالة انتقالية ، فمثلاً تعتمد عملية انشاء لجان انتخابية غير حزبية تبقى محايدة و تزيل الحواجز وفقاً لمعايير

قانونية محايدة على حكم قانون فعال . وكما تُظهر الأدبيات حول حكم القانون ان إنشاء و إدامة مؤسسات قانونية قوية بما فيه الكفاية للوقوف بوجه الساسة الاقوياء تميل لان تلي لا ان تسبق انشاء الديمقراطيات وتكون معتمدة على تعريف محدد للاصطفاف السياسي .

سابعاً: أي تنسيق من أي نوع مابين الاثنيات يسمح بصنع مطالب اثنية ومطالب مضادة ، وتتيح الادارة التوافقية لكل جماعة مشاركة بايقاف ادعاءات و مطالب الجماعات الاخرى .و النتيجة هو نظام غير متحرك ــ جامد ــ بشكل متكرر فيما يتعلق بالمسائل التي صنعت الاتفاقية من أجل تسويتها .يؤدي الجمود وعدم القابلية على فعل الاشياء وعدم الحراك الفعلي الى ظهور رغبة من جانب الأغلبيات لتعديل الاتفاق التوافقي . ويتم الاعتراف بالحاجة لاعادة التفاوض حول مثل هذه الترتيبات و التخفيف منها أو صنع تحول الى إدارة مختلفة .يرى بعض الكتّاب ان الضمانات التوافقية تكون مناسبة من أجل تهدئة الصراع أوقات الأزمات و الحرب الأهلية لكن ما ان يتحقق السلم وخصوصاً اذا ما حدث جمود يجب أن يكون هناك تحول الى مؤسسات أخرى .

ان ضمانات الأقليات تتقاطع مع الحاجة الى مركز قوي

ثامناً :يتحدث تيموثي سيسك[13]* عن الحلف الزائل ،اذ يقول ان ضمانات الأقليات تتقاطع مع الحاجة الى مركز قوي قد يخلق عدم استقرار ،لذا من الممكن ان يعيد احياء الهوية الاثنية و يعزز من عدم مرونة التمثيل الذي هو جوهر الاتفاقات بين الاطراف .هنا يدعو بيير دو توات[14]** الى تسويات لما بعد التسويات ،في حين يتبنى سيسك اعادة التفاوض على التسويات التوافقية لكن يعترف بصعوبة تحديد الوسائل لتحقيق ذلك .ويقترح العديد من المعلقين ان التوافقات تميل لجعل الصراعات جامدة ولا تترك نفسها للتفاوض .ويتفق الكثير على ان المؤسسات التوافقية ما ان تنشأ تبقى ، وغالباً ما يتم التعبير عن الرغبة في احتمالية للتحول بعيداً عنها ، لكن ما من أحد لحد الآن حدد كيفية ذلك ،ولذات الأسباب هذه الأغلبيات مترددة في تسليم السلطة لنظام توافقي ولهذا أيضاً يتم اغرائهم بشدة لترك النموذج التوافقي ، و يستمرون بتفضيل حكم الأغلبية أو ادارة مدنية ـــ غير اثنية كلياً ـــ حيث تسيطر الأغلبية .

السؤال الذي يطرح نفسه هل يستمر الأمر نفسه بمرور الزمن ، فقادة جماعة الأغلبية من الجيل الثاني الذين لم يُنشئوا الاتفاق قد يكونون غير صابرين معه ،ويصبح عدم الرضا عن النموذج التوافقي أكبر بين الاغلبيات منه بين الأقليات . واذا كان هناك تغير في ميزان القوى الموجود في الوقت الذي صنع فيه الاتفاق

(13)* استاذ الدراسات الدولية والنظم المقارنة ،مدير معهد الدراسات الاقليمية والمقارنة في جامعة دنفر

(14)** أستاذ في العلوم السياسية. في عـام 1992 حصل على زمالة السلام من برنامج جينينغز راندولف للسلام الدولي في معهد الولايات المتحدة للسلام في واشنطن ، مع التركيز على دور الدولة في التحولات الديمقراطية

فان قادة الأغلبية قد ينسحبون .لكن الهروب ليس بهذه السهولة لأن الاغلبيات لن تكون راغبة بتحمل الكلف العالية التي قد تشهد محاولات ترك الترتيبات . مجرد ان الاتفاق أدى الى جمود وعدم رضا لايعني ان دعمه خاطيء بقدر ضعف مؤسساته ،اذ لا تختفي الترتيبات التوافقية غير الفعالة ببساطة أو تؤدي الى ظهور ترتيبات أكثر استدامة . قد تكون هناك مجموعة قوية من المصالح تمسك الوضع القائم التوافقي سوية ،وتميل الاثنيات لان تلتزم بالصفقة التوافقية . و لكن تبدأ شكوكهم تدور حول الصفقة التي صنعوها ، بعد ان يتم استبدال المعتدلين في مركز السلطة من كلا الجماعتين الذين صاغوا الصفقة التوافقية بآخرين من أطراف أكثر تطرفاً ،و هنا يكون الخوف من نتائج ترتيبات بديلة أكثر من كراهيتهم للوضع القائم الجامد.[15]

(15) Ibid ,pp.12,13

المبحث الثاني ــ دورالمسيحيين في الدولة العراقية الحديثة

من هذه البداية نستطيع الحديث عن المسيحيين كجماعة اثنية و هل لهم دور في الحياة السياسية العراقية ،و هل جميعهم يشتركون بنفس وجهة النظر نحو الدولة العراقية بعدهم جزء منها ،كما آسلفنا مرّ العراق بأكثر من مرحلة انتقالية ،وتأثر المسيحيون كجماعة اثنية بهذه المراحل جميعا لكننا سنتحدث عن مرحلتين اساسيتين الأولى مع قيام الدولة العراقية و الثانية بعد 2003 ،لكن نبدأ بالحديث عن الوجود و الانتماء المسيحي في العراق .

انتشرت الديانة المسيحية في العراق أوائل القرن الأول للميلاد بين سكان البلاد الاصليين

أولاً ــ الوجود المسيحي في العراق

عند الحديث عن من وصل أولاً فيما يتعلق بالمسيحيين فهل هم من سكان العراق الأصليين وبذا يكونوا وصلوا أولاً ،أم انهم سكنوا المنطقة فيما بعد ،وبذا يمكن تحديد انتمائهم من عدمه الى الحدود السياسية للدولة والمجتمع العراقي ، قد لايشكل المسيحيون جماعة اثنية واحدة لانهم مختلفين في أصولهم ، صحيح انهم جميعا يدينون بالمسيحية لكنهم مختلفين من حيث الطائفة و الأصل وكان لهذا الاختلاف أثره في مواقفهم من الدولة العراقية بشكل عام .

يقسم المسيحيون من حيث الأصل الى مسيحيين من أهل العراق الأصليين ــ والذين تنصروا بعد مجيء الدعوة المسيحية ـــ وآخرين هاجروا الى العراق وهم مسيحيين أصلاً واستقروا فيه . فأكثرمسيحي الموصل مثلاً هم من سكان العراق الاصليين من السومريين و الكلدان .[16]انتشرت الديانة المسيحية في العراق أوائل القرن الأول للميلاد بين سكان البلاد الاصليين، والتي وفدت اليهم من بلاد الشام ،

(16) بهاء حسين شاكر الشباني. مسيحيو العراق 1958 ــ 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير مقدمةالى كلية التربية /ج القادسية ،2017،ص17

وسمي من آمن بها سريان * تمييزا لهم عن غيرهم من السكان من الآراميين الوثنيين القدماء [17]،و يضاف إليهم القبائل العربية التي هاجرت من الجزيرة العربية الى العراق والشام وتنقلوا بينهما ثم تحالفوا مع السكان واستقروا في الحيرة وتنصروا هناك وأقاموا مملكتهم ويعد عمرو بن عدي من أوائل ملوك هذه القبائل الذي تنصر [18].

وكان أوائل من نشر المسيحية في العراق أوائل القرن الأول الميلادي سمعان بطرس ،ومار توما الرسول ،ومار أدي و الأخير تبعه تلميذاه مار اجاي و مار ماري و بدأت الدعوة في شمال العراق ثم انتقلت بعد ذلك الى الوسط و الجنوب[19].و تخوف الفرس البارثيون و الساسانيون من انتشار المسيحية بين أهل العراق والتي كان الرهبان المتنسكون يعملون على نشرها بفضل زهدهم في الحياة فاضطهدوهم ، وبعد تنصر الدولة الرومانية ونتيجة للعداء بين الفرس والرومان غالباً ما تعرض المسيحيون لاضطهاد الأولين لاعتقادهم بأنهم أنصارلاعدائهم الروم وبالذات اتباع المذهب الكنيسة البيزنطية . وبعد الفتح الاسلامي للعراق ،عاش المسيحيون حياة آمنة،ضمنوا فيها مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وحُفظت حرياتهم الدينية .[20]

أما المهاجرين من المسيحيين فيقسمون الى قسمين ، من هاجر الى العراق في القرون القديمة واستقر فيها و آخرون هاجروا أوائل القرن العشرين ، ويمكن القول ان قسم من الأرمن في العراق هم من الذين هربوا من الدولة العثمانية واستقروا في الدول القريبة منها مثل العراق و سوريا و لبنان .[21]وتمكن كثير من الأرمن الذين هاجروا الى العراق من الاستقرار والنجاح فيه وكونوا تجارة مزدهرة وأصبحوا أسماء معروفة فيه مثل آل مرادجا ، آل مراديان ،وآل صوفيالي [22].فضلاً عن مسيحيين آخرين من الآشوريين هربوا من اقليم هاكاري في تركيا و استقروا في العراق على أمل الرجوع الى موطنهم يوماً ،لكنهم اضطروا بعد ذلك للبقاء والاستقرار في العراق نظراً لعدم توافر الظروف الدولية المواتية لعودتهم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . وقف الآشوريون الذين اصولهم من هاكاري ــ في تركيا ـــ مع روسيا ضد الدولة العثمانية أثناءالحرب العالمية الأولى فما كان من الأخيرة الا ان طردتهم ، و هنا جلبتهم بريطانيا و أسكنتهم في مخيمات عند مدينة بعقوبة ثم انتقلوا بعد ذلك الى شمال العراق و كانوا ينظرون بعين الشك الى الحكومة العراقية التي قامت بعد ذلك . ونظراً لظروفهم فقد استغلتهم بريطانيا و شكلت منهم قوات الليفي و استخدمتهم في ضرب العراقيين في ثورة العشرين أو في ضرب القبائل الكردية الثائرة .[23]

(17) سهيل قاشا ، المصدر سبق ذكره ، ص،ص 31 ،53 ، وكذلك انظر Lt. Colonel János Besenyő, Arab Spring, Christian Fall? – The situation of Christian minorities in the Middle East after the Arab Spring , Geoinformation Service of the Hungarian Defence Forces and Roland Gömöri, University of Szeged ,June 2013, P.4

(18) سهيل قاشا ، المصدر نفسه،ص 54

(19) دهام محمد العزواي .مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ، 2012،ص 24،25

(20) سهيل قاشا ، المصدر نفسه ، ص ص ، 54 ،55 ، 58 ، 68

(21) بـهـاء حـسـيـن شـاكـر الشباني.،مصدر سبق ذكره ، ص21

(22) سهيل قاشا ، مصدر سبق ذكره، ص 288

(23) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص 129 ،130، و كذلك انظر:
Robson, Chapter Title: Refugee Camps and the Spatialization of Assyrian Nationalism in Iraq in : Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East, S.R. Goldstein-Sabbah, H.L. Murre-van den Berg(eds), Brill. (2016) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.13 , 37.237.78.12 ,P.238

ظل المسيحيون يتمتعون في العراق بحياة جيدة في عهد الدولة العربية الاسلامية وكذلك في عهد الدولة العثمانية ، اذ كانوا يتمتعون بالحرية الدينية وتحفظ لهم حقوقهم مقابل دفعهم الجزية [24]، لكنهم كانوا في معظم الأحيان يحاولون الحفاظ على مسافة واحدة من الصراعات السياسية والاجتماعية في مدنهم [25]*،رغم مكانتهم في الحياة الاقتصادية .[26]

وتواجد المسيحيون بكثرة في مناطق شمال العراق في الموصل و دهوك ــ التي كانت تابعة للواء الموصل في السابق ــ كما تواجدوا في لواء أربيل و السليمانية ، وتواجدوا أيضاً في البصرة وكركوك و الحلة و العمارة و الديوانية و الكوت ، وحسب التقديرات كان عددهم 13307 اواخر العهد العثماني [27]، ولم يسكن المسيحيون أحياء مغلقة ،وانما سكنوا بشكل تجمعات في أحياء بعينها لكنها لم تكن مغلقة أو مفصولة عن غيرها من الأحياء ،ففي بغداد مثلاً ، في السابق كانوا يعيشون في حي قرب الميدان ،قرب القلعة الداخلية ،و في محلة سوق الغزل،وفي راس القرية، وينطبق الأمر نفسه على المدن الأخرى التي يتواجدون فيها مثل البصرة و الموصل والسليمانية [28].

ثانيا ــ دور المسيحيين العراقيين في نشأة الدولة العراقية الحديثة

في العراق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان المجتمع يقوم على تراتيب هرمية ، فدينياً كان المسلمون في قمة الهرم فوق اليهود والمسيحيين والصابئة ،واثنياً ــ أواخر القرن ــ كان الأتراك والمماليك فوق العرب والأكراد والفرس ،ثم بعد ذلك أصبح العرب في قمة الهرم بعد انهيار السيطرة العثمانية ، وفي المنزلة الاجتماعية كان التقسيم وفق من حاز منزلة بسبب وضعه الاجتماعي و المادي بغض النظر عن دينه أو اثنيته .[29]

أثناء حكم الدولة العثمانية وفي ظل نظام الملل تمتع المسيحيون بادارة شؤونهم الدينية ، و كان للبعض منهم مكانة في الدولة اذ استُخدموا وبالذات الأرمن في الأمور المالية والتجارية التي برعوا فيها مثل فوسكان ماريكيان الذي كان وزير للبريد و البرق في الدولة العثمانية و قد أصبح بعد ذلك خبيراً مالياً في وزارة المالية العراقية في عشرينيات القرن الماضي ، و سيروب اسكندريان الذي كان مدير الادارة النهرية في بغداد سنة 1910 ،و مركوريان رئيس أول غرفة تجارة في بغداد [30].

(24) سهيل قاشا ، مصدر سبق ذكره ،ص 286

(25)* شغل البعضمن المسيحيين في ولاية الموصل مراكز مهمة مثل الياس الحلبي الذي كان صرافاً لدى الوالي ،وعـرف عن زكريا الصائغ بكونه موظف مهم لدى الوالي ،فضلاً عن تولي بطرس بن جبران مهمة ادارة الضرائب ،و وظائف اخرى عديدة ، سهيل قاشا ،مصدر سبق ذكره ، ص 288، 289

(26) المصدر نفسه، ص 287

(27) بهاء حسين شاكر الشباني، مصدر سبق ذكره ، ص ص 12، 13، 14،

(28) سهيل قاشا ، مصدر سبق ذكره ،ص 293

(29) حنا بطاطو .العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية الكتاب الأول،ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ،مؤسسة الابحاث العربية ،1995، ط2 ، ص 27

(30) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص 105

أـ الدور المسيحي في العهد الملكي

مع قيام الدولة العراقية و حتى قبيل قيامها كان للمسيحيين دور ثقافي واقتصادي و اجتماعي و حتى سياسي و استمر هذا الحال بعد قيام الدولة ، وكان دورهم الثقافي يتجاوز نسبتهم العددية في السكان ـــ في الاحصاء السكاني الذي كان سنة 1928 بلغ عدد سكان العراق 1986054 نسمة شكل المسيحيون منهم 87898 نسمة و وصل عددهم في احصاء سنة 1947 الى 149656 نسمة من أصل 4816185 نسمة . وفي احصاء 1957 وصل عددهم الى204226 نسمة من اصل 6296410 نسمة [31] ـــ عن طريق المدارس التي افتتحوها و التي ساهمت في نشر التعليم و الوعي بين الناس، فقد بنى المسيحيون المدارس الخاصة بطوائفهم و التي كان يدرس فيها البقية من أبناء المجتمع و شكلت نقطة تحول في حياة الكثير ممن درسوا فيها مثل مدارس الآباء الدومنيكان و مدارس الكلدان ،أومساهمتهم في الحياة الثقافية من خلال الصحف التي نشروها أواخر التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، اذ ادخلوا المطبعة الحجرية سنة 1857 الى الموصل و بعدها بثلاث سنوات جاءوا بمطبعة حديثة أسهمت في اغناء الحياة الثقافية و الأدبية والعلمية فضلاً عن الدينية في البلد [32].و كان للمسيحيين دورهم في التأكيد على تبني مصطلح عراق ليصبح فيما بعد تسمية للبلد باكمله ،اذ أدى تبني مصطلح عراق من قبل المسيحيين العراقيين واستخدامهم المتعمد له في الصحافة والكتب التعليمية خلال العقدين الأوليين من القرن العشرين الى تحوله الى هوية للبلد لتحل محل التبعية للدولة العثمانية .و يعد المحامي عبد الجبار باشا الخياط من أوائل المسيحيين الذين استخدموا مصطلح عراق في الصحافة المحلية كعنوان للصحيفة التي صدرت سنة 1909 في بغداد ومعه الأب انستاس ماري الكرملي ،الذي ظهر كواجهة للمثقفين العراقيين الذين استخدموا كلمة العراق كهوية في جريدته (لغة العرب) سنة 1911 ،اذ كان فيها عمود حمل عنوان (الشهر في العراق وضواحيها).و يؤكد باستخدام التاريخ على أوجه هوية العراق ،فمثلاً عند حديثه عن الكلدان يؤكد انهم أمة عظيمة من قدم التاريخ و سكنوا العراق من شماله الى جنوبه .[33] ويعتقد كل من السريان والكلدو ـــ آشوريين ان العراق بلدهم الأم ومركز لتاريخهم الثقافي و ثقلهم الديمغرافي ،وانهم وريثو الحضارة العراقية القديمة .[34]

واختلفت الشخصيات المسيحية التي كان لها دور في الحياة الثقافية والسياسية العراقية أوائل القرن الماضي بين من كان يحافظ على الهوية العربية في مقابل الأفكار الطورانية ،وآخر اكد على الهوية العراقية ـ كما أسلفنا ـ و رفض تقسيم

(31)بـهـاء حسين شاكر الشباني. مصدر سبق ذكره ، ص13 ،،14 ،15

(32) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص 105

(33) Nahar Muhammed Nuri,Iraq is not Artificial: Iraqi Trends and the Refutation of the Artificial State Hypothesis, AlMuntaqa , Vol. 1, No. 3 (December 2018), pp. 939- , Published by: Arab Center for Research & Policy Studies Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.31430almuntaqa.1.3.0009,p.3

(34) Preti Taneja, op, cit, P.8

العراق ، و ثالث كان يؤمن بالأممية و رؤيته مختلفة عن معاصريه ،ورابع كان يدعو لاستقلال ذاتي للمسيحيين ،والأمثلة كثيرة ومنها :الصحفي داود صليوا الذي أصدر صحيفة صدى بابل سنة 1909 و كان ضد سياسات حزب الاتحاد و الترقي التي أكدت على الطورانية وكان يدعو الى الهوية العربية .والبطريرك مارعمانوئيل توما الذي كان يؤكد على الهوية العراقية ورفض سياسات الاحتلال البريطاني أوائل القرن العشرين بانشاء دولة للمسيحيين في شمال العراق وأكد على قيام الدولة العراقية بسكانها من الأديان المختلفة ، ونفاه الانكليز الى الهند ، وعاد بعد ذلك و أصبح عضواً في مجلس الاعيان بعد قيام الدولة العراقية.ومثلهما الخوري يوسف الموصلي الذي عرف بذكائه وانتخب عضواً في مجلس الامة وكان مستشاراً للملك فيصل الأول .ويضاف لهم نيقولا عبد النور ـــ المعروف بثابت ـــ الذي كان عضو في حركة العهد العربية و دافع عن الهوية العربية ضد السياسات الطورانية وعين بعد ذلك سفيراً للعراق في العهد الملكي ،أما روفائيل بطي فكان صحفي و مؤرخ معروف ،عمل رئيس تحرير لجريدة العراق و جريدة الحرية ، و أصبح عضواً في البرلمان العراقي ثم وزيراً لشؤون الدعاية والاعلام سنة 1953 .[35]

لم تكن الدولة العراقية في بداية نشأتها دولة استبعادية و إنما احتوائية

(35) سهيل قاشا ، المصدر نفسه،ص ص 297 ، 298 ،310 و كذلك انظر دهام العزاوي ،مصدر سبق ذكره ، ص 133

وطبعاً كانت هناك افكار أممية آمن بها بعض المسيحيين مثل الشيوعية و يعد يوسف سلمان يوسف ـــ المعروف بفهد ـــ من أشهر الشخصيات المسيحية العراقية في وقته آمن بالفكر الشيوعي و أصبح من رموزه المهمة في العراق ،وأعاد تشكيل الحزب الشيوعي وفق أسس جديدة وأخذ يجمع الأتباع ، الا ان النشاط الشيوعي كان محظورا في البلاد فألقي القبض عليه و حُكم بالاعدام الذي نفذ فيه سنة 1949. ومن أشهر الشخصيات السياسية العراقية في تاريخ العراق الحديث طارق عزيز، اذ عرف بقدرته الكبيرة على التفاوض و الجدل و الاقناع ، وانضم الى حزب البعث في شبابه ،تولى مناصب عدة صحفية وسياسية وأصبح نائباً لرئيس الوزراء سنة 1979 ،و وزيراً للخارجية سنة 1983[36] ،و ظل نائب لرئيس الوزراء و يمارس مهام كبرى في الدولة العراقية ـــ اذ غالباً ما كان يمثلها في المحافل الدولية ـــ الى ان دخلت القوات الامريكية العراق و اسقطت النظام في 9 نيسان 2003 وألقي القبض عليه و ظل في السجن الى وفاته في 2015 .

واختلف موقف الحكومة العراقية من المسيحيين باختلاف مواقفهم أنفسهم من الحكومة والحياة السياسية

(36) المصدر نفسه، ص ص382 ،383 ،387 ،388

لم تكن الدولة العراقية في بداية نشأتها دولة استبعادية و إنما احتوائية ، فعُدّ كل من كان ضمن حدودها عراقياً الا من أبى وآثر استبعاد نفسه عن الدولة ، وهو ما أكد

عليه القانون الأساسي العراقي لسنة 1925 اذ نص في المادة 6 على انه لافرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة ،ما يعني انه ساوى بين الجميع بغض النظرعن ديانتهم وقوميتهم ولغتهم و لم يميز بينهم [37]. ومع قيام الدولة العراقية الحديثة شارك المسيحيون مع غيرهم من الأقليات في بناء الدولة وان اختلفوا في موقفهم منها واختلفت مشاركتهم في الحياة السياسية كذلك.

(37) القانون الاساسي العراقي لعام 1925

واختلف موقف الحكومة العراقية من المسيحيين باختلاف مواقفهم أنفسهم من الحكومة والحياة السياسية ، اذ شارك البعض منذ قيام الدولة أو قبيل قيامها بالتأسيس لوجودها ،فهم يعدون أنفسهم جزء من أرض العراق ،فالجمعية التاسيسية التي كانت مسؤولة عن صياغة القانون الاساسي العراقي(ما يعرف بدستور 1925) مع قيام الدولة العراقية كان فيها مسيحيين ــ فضلاً عن اليهود ــ وحاول هذا القانون تحقيق احتواء وحماية جميع المواطنين .وقد اعترف هذا القانون ــ كما أسلفنا ــ بالمساواة للجميع أمام القانون ، كما اعترف بحرية الاحوال الشخصية [38].في هذا القانون الاساسي و رغم ان المادة 13 جعلت من الاسلام الدين الرسمي للدولة الا انها ضمنت للجميع حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر .واعطت المادة 16 للطوائف حق اقامة مدارسها الخاصة و التعليم بلغاتهم الخاصة ولكن طبعاً تكون موافقة للمناهج العامة .وضمنت المادة 18 المساواة في الحقوق والواجبات للعراقيين ، و المادة 37 أعطت تمثيل للأقليات الدينية في مجلس النواب ، اذ ورد في المادة «وجوب تمثيل الأقليات غير الاسلامية « ما يعني ضرورة وجود غير المسلمين في مجلس النواب بغض النظر عن ديانتهم .والمواد 69،70 ، 71، 75، 78، 79، 80 ، أعطت حق باقامة محاكم روحانية خاصة بالأقليات الدينية المسيحية و اليهودية (الموسوية) ولها حق بادارة شؤون الاحوال الشخصية المتعلقة بابناء هذه الطوائف .و في المادة 112 أعطى الدستور لكل طائفة الحق في أن تشكل مجالس في المناطق الادارية المهمة تختص بادارة الأوقاف الخاصة بها [39] .

(38) GIOVANNI MATTEO QUERP, BEYOND TERRITORIAL PROTECTION: MILLET AND PERSONAL AUTONOMY AS INSTRUMENTS FOR (NEW) MINORITIES IN EUROPE?, UNIVERSITY OF TRENTO, December 2010, p.159

(39) انظر القانون الاساسي العراقي لعام 1925 ،مصدر سبق ذكره

وعند تقديم العراق لأوراق عضويته في عصبة الأمم سنة 1932 أعلن قبوله الالتزمات المفروضة من قبل العصبة لحماية الأقليات، هذا القبول بنظام ضمانات الأقليات لعصبة الامم فيه عدة مستويات ، الأول، ضمان جنسية الأقليات يعني فتح الطريق أمام ضمان حقوق أخرى.الثاني،انه على الدولة الألتزام بمعاملة متساوية فيما يخص الحقوق السياسية و المدنية للأقليات.والثالث، ستكون هناك إجراءات خاصة تضمن للأقليات إعادة انتاجها الثقافي .[40]

(40) Ana Filipa Vrdoljak, Unravelling the cradle of civilization “layer by layer”: Iraq, its Peoples and Cultural Heritage ,P.7,university of Thechnology ,Sydney ,Available at:http://works.bepress.com/ana_filipa_vrdoljak/7/

ivsl

لم ترغب الحكومات الملكية بأن تتجاهل أي من الأقليات فسياستها كانت احتوائية لذا كان للمسيحيين مكان بين أشخاص السلطة ،مثل داود يوسفاني الذي كان له دور مهم في قيام الدولة العراقية ،إذ كان عضو في المجلس التأسيسي ،و أصبح وزير دولة في أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن الكيلاني.، وكان حنا خياط أول وزير صحة في العراق سنة 1921، وكذلك يوسف غنيمة الذي شغل منصب وزير المالية أكثر من مرة و وزير للتموين كذلك ، وغيرهم كثير اذ شارك المسيحيون غيرهم من العراقيين ـــ بعدهم مواطنين في البلد ـــ في الحياة السياسية و الاقتصادية وخضعوا لقوانينه فخدموا في الجيش و دفعوا الضرائب وعاشوا حياة طبيعية [41].

(41) دهام محمد العزواي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص،132 ، 135

وشارك المسيحيون في الأحزاب السياسية ،مثل الحزب الحر العراقي الذي كان يوسف غنيمة من أشهر الشخصيات المسيحية التي انتمت إليه ،وأصدر الحزب جريدته العاصمة.وهناك أيضاً حزب الأمة الذي انضم إليه انطوان شماس كأحد الشخصيات المسيحية المهمة . و جمعية الدفاع الوطني التي تولت الدفاع عن أحقية العراق بالموصل والتي انتمى اليها المسلمون والمسيحيون على حد سواء و من الشخصيات المسيحية المهمة التي انتمت اليها فتح الله سرسم ،و حزب الاخاء الوطني الذي انتمى إليه المسيحيون .ويظهر نشاط هذه الأحزاب بعدها أحزاب عراقية غير قائمة على الانتماء الديني في اندماج حزب الاخاء الوطني والحزب الوطني العراقي لتنسيق العمل بينهما والاشتراك في إضراب سنة 1931 في بغداد بسبب زيادة رسوم البلديات .وانتمى المسيحيون من ابناء الأسر المتوسطة والميسورة الى الحزب الوطني الديمقراطي مثل خدوري يعقوب خدوري وهو من الرأسماليين المعروفين و كذلك نائل سمحيري وهو أيضاً رأسمالي معروف و من الهيئة المؤسسة للحزب .[42]

(42) بهاء حسين شاكر الشباني ، مصدر سبق ذكـره ،ص ص 44، 45،46،47،48، 82

كان موقف هؤلاء المسيحيين من الدولة و الحياة السياسية إيجابياً و جنوا ثمارها بشكل إيجابي ، لكن هناك من وقف موقف الرافض لسياسات الدولة و بالذات موقفها من استقلاليتهم ،وهذا ناتج عن العلاقات بين الجماعات الاثنية نفسها و دور قياداتهم فيها ،مثل الآشوريين الذين انقسموا بين الطرف ـــ الذي معظمه من هاكاري ـــ وهؤلاء الذين قبلوا بحياتهم في العراق كجزء من الدولة و فيهم جزء من هاكاري والذين لديهم مصالح اقليمية و عائلية متشابكة . عادة ما أدت الانقسامات الفرعية القبلية والاقليمية الى مواقف سياسية مختلفة ،والنتيجة انه بدلاً من تسهيل الانتقال من حالة اللجوء الى مواطن مندمج بالدولة العراقية أدت الى

تأكيد مساراتهم المنفصلة حتى بعد ان أصبح واضحاً للآشوريين انهم لن يعودوا الى وطنهم في هاكاري و لن يكون لديهم شبه استقلال في الدولة الجديدة الا انهم لم يتقبلوا الامر .وأدى الانقسام العميق بين الآمال القومية للقيادة الآشورية خاصة الجزء الداعم للبطريارك مار شمعون ، وهدف البريطانيين والحكومة العراقية بدمجهم في المجتمع العراقي الى زيادة التوتر وصولاً الى أحداث سميل 1933 .[43]

تم استخدام الآشوريين من قبل بريطانيا سواء أثناء انتدابها على العراق ، أو حتى بعد ذلك ،اذ جاءت بهم من هاكاري في تركيا وهم سكان قبائل و أسكنتهم في معسكرات لجوء عند مدينة بعقوبة و وعدتهم باعطائهم ادارة ذاتية اذا انضموا للقوات التي يشكلونها فكونت منهم قوات ــ ما يعرف بالليفي كما أسلفنا ـــ و استخدمتهم ضد الاكراد وجعلت منهم حرس للمواقع النفطية ، وحرس للحدود العراقية في شمالها الشرقي مع كل من ايران وتركيا ،و وزعتهم كسكان في تجمعات متفرقة كي لا تتوفر لهم الاستمرارية البشرية في مناطق ممتدة ومن ثم يطالبون بادارة ذاتية[44].أثناءالحكم الملكي أو بالأحرى أوائل قيام الدولة العراقية طبقت على المسيحيين الخطة Z التي اقترحتها بريطانيا على العراق في توزيع المسيحيين الآشوريين من هاكاري في مناطق متفرقة من شمال العراق ، حتى انهم كانوا يرون فيهم مناطق فاصلة مع الاكراد [45].

شكل هؤلاء أشبه ما يكون بالمعارضة الرافضة لنظام الحكم و التي لن تتوان عن اللجوء للقوة لتحقيق مطالبها و هنا من الطبيعي أن يرى فيها بعض القائمين على الدولة انهم معادين للدولة العراقية ، و من حقها ان تتعامل معهم على هذا الاساس. لم يشعر هؤلاء المسيحيون الذين جاءوا من هاكاري بالانتماء الى المجتمع العراقي و هم في ذلك يختلفون عن المسيحيين من سكان البلد الأصليين في صلتهم و موقفهم من الدولة ، فضلاً عن انهم جاءوا بخلفية متدنية اجتماعياً يضاف لها عدم معرفتهم باللغة العربية و حاولوا الحفاظ على لغتهم و ثقافتهم الأم في الاناضول ،وان تعلم الكثير منهم العربية بعد ذلك و بدأوا ببناء حياة لهم ، الا انهم ظلوا محتفظين بوضع الأقلية لانهم لم يقبلوا بالوضع الجديد [46].

وكان لرفضهم الاندماج في الدولة كأقلية مسيحية ان انتهى بهم الامر بأحداث سميل 1933 والتي يفسرها البعض منهم على انها جزء من الخيانة البريطانية يضاف لها مشاعر معاداة المسيحية من قبل البعض في المجتمع العراقي .في حين يرى البعض الآخر ان الآشوريين قد وضعوا أنفسهم في موضع حرج وكهدف سهل في فترة غير سهلة من عمر الدولة العراقية الحديثة التي كانت لاتزال في مراحل

(43) H. L. Murre-van den Berg, Searching for Common Ground: Jews and Christians in the Modern Middle East, in : Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East, S.R. Goldstein-Sabbah and H.L. Murre-van den Berg(eds), Brill, http://www.jstor.com/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.5,P.29

(44) بهاء حسين شاكر الشباني. ،مصدر سبق ذكـره، ص40،41، و كذلك انظر
Sargon George Donabed, Iraq and the Assyrian Un imagining :Illuminating Scaled Suffering and a Hierarchy of Genocide from Simele to Anfal, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Graduate Department of Near and Middle Eastern Civilizations UniversityofToronto,2010,Pp.56,59,61

(45) Sargon George Donabed, ibid,P.56

(46) H. L. Murre-van den Berg,op,cit,P.26

نشاتها الأولى .واعتقد بعض العراقيين ان الآشوريين تمردوا بتعاطف بريطاني لذا لم يتعاطفوا معهم ..فالبطريارك مار ايشاي شمعون لم يكن قابلاً باقتراح إعادة توطين آشوريي هاكاري في أجزاء من شمال العراق و لم يكن قابلاً بالتخلي عن سلطته الزمنية على المجتمع الآشوري و القبول بالسلطة الروحية فقط .وربما دفعه التخوف مما قد يصيب آشوريي هاكاري بعد مغادرة الانكليز للبلاد لعدم قبول الاندماج في المجتمع العراقي ،و هنا رفض القبول بالأوضاع القائمة و لجأ الى المقاومة المسلحة ما سرّع بأحداث سميل .[47]

(47) Ibid,Pp.27,29

يُرجع بعض الباحثين أثر مخيم اللاجئين في بعقوبة على الآشوريين و الأرمن ـــ الذين اضطروا لمغادرة هاكاري وتنقلهم في أكثر من مكان و استقرارهم اخيراً في معسكر اللاجئين ـــ على اندماجهم في الدولة العراقية .تم انشاء هذا المعسكر تحت مسؤولية عصبة الامم و بادارة بريطانية.واعتقد القادة الآشوريون ان بريطانيا ستعيدهم الى موطنهم في هاكاري و سيكون لديهم ادارة ذاتية ،لذا فالمعسكر كان مرحلة مؤقتة بالنسبة لهم الى ان يعودوا الى وطنهم. أدت المعيشة في معسكر اللجوء الى خلق هوية أقلية جديدة للآشوريين .وفي المعسكر عومل الآشوريون على انهم لاجئين بدون دولة، واعتمدوا على الادارة الاستعمارية في العمل والتعليم و البقاء وحاولوا إعادة انشاء انفسهم لكن ليس ضمن المجتمع العراقي . وكان لمعسكر اللجوء ـــ بسبب طبيعة الحياة و التقسيم المكاني فيه ـــ دوره في ايجاد هويات قومية منفصلة لكل من الأرمن والآشوريين .فقد كانت حياة كل منهما منفصلة عن الآخر وعن المجتمع العراقي ، فحتى المناهج التعليمية في المعسكر كانت تحضر التلاميذ للعودة الى الوطن كنوع من الوجود المنفصل سواء في العراق او تركيا ، وحاول الآشوريون استخدام نظام حماية الأقليات في الأمم المتحدة لصالحهم .[48]

(48) Ibid,Pp.28,29

حتى ان الآشوريين أنفسهم انقسموا حول السياق السياسي الذي أدى الى هذه المذبحة[49]* ـ رغم توحدهم في رفضهم للمآسي التي حدثت ـــ لم يؤيد العديد منهم محاولات البطريارك لتبني مكانة منفصلة عن المجتمع المسيحي الآشوري ،مكانة اريد منها سلطات قانونية وزمنية (دنيوية) للبطريارك ،ونوع من الاستقلال الاقليمي لذا هم يختلفون عن بقية المجتمعات المسيحية في العراق .فقد كان الآشوريون من سكان العراق الأصليين ومعهم الكلدان الذين يشتركون سوية بتاريخ طويل في شمال العراق يرفضون ان تكون لهم معاملة تفضيلية تختلف عن باقي ابناء المجتمع العراقي و تخلوا عن حلمهم بوطن مستقل و قبلوا بسلطة الدولة عليهم ، وقبلوا بسلطة روحية ـــ وليست سياسية ـــ للكنيسة في شؤونهم الدينية و

(49)* حاول البطريارك مار ايشاي شمعون الذي ولد سنة 1910 و أصبح رئيسا للطائفة الآشورية النسطورية وهـو صغير ـ نظراً لكون كرسي الطائفة كان وراثياً ـــ مع وجود الوصاية عليه و عندما كبر ذهب الى بريطانيا للدراسة وبعودته سنة 1929 أراد ان تكون هناك استقلالية ذاتية للمسيحيين في شمال العراق و طبعا لم يرض النظام الحاكم بذلك و عندما ذهب الى بغداد سنة 1933 تم احتجازه ، و هنا اخذ اتباعه باثارة المشاكل في دهوك و عبروا الحدود باسلحتهم الى سوريا ثم عـادوا الى العراق و حاول الجيش العراقي المتواجد هناك تجريدهم من اسلحتهم و حدثت مواجهة انتهت بخسارة الجيش الأمر الذي دفع الأخير لتوجيه قوة عسكرية الى قرية سميل سنة 1933 وكانت هناك أحداث دموية لا تزال تذكر في التاريخ المسيحي و نفي مار ايشاي بعد ذلك الى قبرص و منها انتقل الى اوربا وأخذ يشكو من سوء معاملة الحكومة العراقية للمسيحيين ،ثم انتقل الى الولايات المتحدة حتى مات فيها، انظر :سهيل قاشا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 385 ،386 ، 387

الاجتماعية .[50]

وكانت النتيجة ــ بعد أحداث سميل ـــ نفي البطريرك والذي تخلى عن سلطاته الزمنية سنة 1948 ليصبح الآشوريون مثل بقية الأقليات الأخرى مواطنين في الدولة العراقية .واستقر بعضهم ـــ من معسكر بعقوبة ـــ في شمال العراق أو في بغداد وذهب قسم آخر الى سوريا و هاجر آخرون الى الولايات المتحدة . لكن هذا لايعني ان مشاعرهم القومية قد انتهت فهؤلاء الذين ذهبوا الى الشمال كانوا جزء من التيار الانفصالي الكردي لذا عاش الكثير منهم ماعاشه الأكراد الانفصاليون و حتى استفادوا من الاستقلال عن نظام الحكم في التسعينات وأنشاوا نظام تعليمي ومؤسسات ثقافية خاصة بهم .[51]

(50) H. L. Murre-van den Berg,op,cit,pP.27,28

(51) ibid,P.30

ب ــ الدور المسيحي في العهد الجمهوري

بعد انتهاء الحكم الملكي بثورة 1958 و مجيء عبد الكريم قاسم ، اختلف المسيحيون بين من أيّد الثورة و من كان ضدها وتخوف منها وبالذات من تهددت مصالحه ، و كان لسياسات قاسم و انحيازه للفقراء ان دفع الكثير من المسيحيين من الفقراء الى أن يكونوا جزء من الحياة السياسية فانضموا الى الحزب الشيوعي وكانوا جزء من المقاومة الشعبية ،أما الشخصيات العامة فقد امتنعت عن المشاركة في الحياة السياسية نظراً لعدم استقرارها وكثرة التقلبات فيها وآثرت الانشغال بالاعمال الاقتصادية . وتأثر المسيحيون الموجودن في شمال العراق بالحركة الكردية والمواجهات التي حدثت بينهم وبين الحكومة واختار البعض منهم الإنضمام للحركة الكردية ،في حين اصطف البعض الآخر الى جانب الحكومة في مواجهتها للاكراد وآثر الغالبية السلامة فنزحوا من مناطقهم الى مناطق أخرى أو هاجروا الى خارج البلد.[52]

(52) دهام محمد العزواي، مصدر سبق ذكره ،ص 137 ،ص138وكذلك انظر بهاء حسين شاكر الشباني، مصدر سبق ذكره ،، ص ص 95 ،96 . وكذلك انظر Sargon George Donabed,op,cit,P.86

لم تكن هناك أحزاب مسيحية تدافع عن مصالح المسيحيين ، و قد شكل الآشوريون في نيسان 1961 حزب أسموه (حرية ووحدة الآشوريين)الهدف هو نشر الادراك بحقوق الآشوريين بين الشباب والتعريف بتاريخهم ، ونظراً لمنع تشكيل الأحزاب على أساس ديني ، كانت مسألة نشاطه في بغداد أو كركوك ليست بالسهلة لكنه نجح بالانتشار في المناطق الشمالية سواء بين النخبة أو بين سكان القرى و دفع نشاط هذا الحزب بعض سكان القرى لحمل السلاح ضد الحكومة [53].

(53) Sargon George Donabed,op,cit,P.90

وكان لاحداث ثورة الشواف و ما تلاها من مذابح في الموصل أن اثارت مخاوف المسيحيين الذين كان بعض منهم ذي انتماء شيوعي أو تخوف ان يُتهم بانه من اتباع

الشيوعية فهاجر عدد لاباس به منهم الى بغداد بحثاً عن الامان ،وطبعاً انتقل بعض رؤساء طوائفهم الى بغداد وأقيمت كنائس وأديرة جديدة فيها واستقر المسيحيون في المناطق القريبة منها [54].وكان للاطاحة بعبد الكريم قاسم دورها في إثارة خوف البعض من المسيحيين ممن أيدوه من أن تطالهم يد بعض المتطرفين الذين وصموا المسيحيين بالشيوعية وبالتالي هم اتباع»الزعيم» الراحل و يجب التخلص منهم ، أو ينالهم العقاب والملاحقة .[55]

(54) بهاء حسين شاكر الشباني. مصدر سبق ذكره، ص92 ،93

(55) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص 138، وكذلك بهاء حسين شاكر الشباني. المصدر السابق ،ص101

وبعد ثورة 1968 ، حاول النظام إيجاد حل لمشاكل الأقليات ومنها الأقلية المسيحية ،فقد اعترف الدستور المؤقت لعام 1970 بالأقليات وحقوقهم المشروعة في المادة رقم 5 ،و سمح لهم بعد بيان آذار بتولي المناصب الادارية في المناطق التي يتواجدون فيها في شمال العراق ،وأعطى للمسيحيين في 1970 الحق لممثليهم على اختلاف طوائفهم بتولي شؤونهم الدينية والشخصية وأصدر قراراً بالعفو عن المسيحيين الذين شاركوا في أحداث سميل سنة 1933 وسمح لمن هاجر منهم بالعودة الى العراق ، وتم التاكيد على الجانب الثقافي في الهوية المسيحية من خلال منحهم الحق بانشاء النوادي و الجمعيات و المدارس الخاصة بهم .[56] و حاول الآشوريون استغلال الفرصة للمطالبة بحكم ذاتي في دهوك واتصلوا بالحكومة العراقية عن طريق مالك ياقو اسماعيل[57]* واعطتهم الحكومة العراقية حقوق ثقافية محدودة وذلك في نيسان 1972 ،من خلال المرسوم رقم 251 الذي أعطى السريان الحق بالتعليم بلغتهم في المدارس التي يشكلون فيها اكثرية ، وفتح قسم لتعليم اللغة السريانية في كلية الآداب و انشاء الجمعيات الثقافية وانشاء مجمع علمي للغة السريانية كونها لغة قديمة و سمح بان يكون لهم برامج تبث بلغتهم في محطتي نينوى وكركوك و النشر بلغتهم .[58]

اعترف الدستور المؤقت لعام 1970 بالأقليات وحقوقهم المشروعة في المادة رقم 5

(56) المصدر نفسه ، ص 139 ،140

(57)* احد الزعماء الآشوريون اصله من هاكاري وجاء مع بقية الآشوريين الى العراق وانضم الى قوات الليفي وصـل الـى رتبة رائـد وهاجر بعد احـداث سميل ثم عاد سنة 1969 الـى شمال العراق و التقى بملا مصطفى وغادر البلد مرة اخرى وعاد اليه سنة 1973 وتوفي قيه سنة 1974 ،انظر الموسوعة الاشورية : http:// www.betnahrain.net/Arabic/ Biography/MalikYaqu.htm

(58) Sargon George Donabed, op,cit,,P.138

ونشأت حركة الديمقراطية الآشورية سنة 1979 والتي تشكلت من جماعات طلابية و سياسية وثقافية آشورية وأصبح معقلها في تركيا فقد كان هناك نوع من الصحوة الآشورية والتي استقيت من الوعي الثقافي الآشوري الذي نما في المناطق الآشورية المختلفة سواء في العراق أو تركيا أو ايران و دعم من التحالف الآشوري العالمي الذي يتواجد في المهجر لحركة آشورية سياسية في العراق.في أوائل الثمانينات بدأت الحركة الديمقراطية الآشورية بارسال مقاتلين الى شمال العراق كانت في البداية لحماية القرى و بعد ذلك تحولوا الى المقاومة سنة 1982 ،و هنا أخذ النظام العراقي بمواجهة الحركة و منعها من الانتشار فأغلق مكتبها في بغداد وألقى القبض

على أعضاء منها وحكم على بعض منهم بالمؤبد فيما حكم 4 آخرين بالاعدام وهاجم قرى تأوي أعضاء الحركة في الشمال و مات فيها عدد منهم [59].

(59) Ibid ,186,187

و تأثرت أحوال المسيحيين في هذه المرحلة بعاملين هما الحرب العراقية الايرانية و استمرار المواجهات بين الحكومة العراقية والأكراد في شمال العراق ،اذ تاثرت الحياة السياسية والثقافية في البلد بأكمله نتيجة الحرب ومافرضته على الواقع من تخوف النظام من أي توجه قد يكون معارضاً ،فضلاً عن ان الكثير من القرى المسيحية في شمال العراق تاثرت فعلياً بالحرب واضطر ساكنوها للنزوح عنها احياناً ، أما المواجهات بين النظام والاكراد التي كانت تحدث في مناطق شمال العراق ومنها سهل نينوى حيث يتواجد المسيحيون بكثرة فقد أصبحت مناطقهم في كثير من الأحيان ساحة مواجهة ، وانضم البعض منهم الى الحركة الكردية ،و نزح قسم منهم الى مناطق أخرى[60].وفي كل مواجهة بين النظم الحاكمة في العراق والاكراد كان المسيحيون يشكلون جزءاً منها نظراً لتواجدهم في شمال العراق ففي أحداث الأنفال سنة 1988 دفع المسيحيون ثمن تواجدهم في المنطقة [61]. الا انهم كانوا في مناطق العراق الأخرى يعيشون حياة مستقرة ، وشاركوا في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والعلمية والثقافية وحتى السياسية فمثلاً كان غانم خدوري نائب رئيس البرلمان للمدة 1980 – 1988 [62]. وضمن القيادات العليا في الدولة سنة 1998 ، كان هناك 6% من المسيحيين ،أما في مستويات القيادة الأدنى كان هناك مزيد من التكنوقراط ولم يكن هناك عدم توازن كبير يذكر [63].

(60) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص142 ،143

(61) Sargon George Donabed, Iraq and the Assyrian Unimagining,op,cit,,P.xviii

(62) دهام محمد العزواي .مصدر سبق ذكره ، ص142 ،143

(63) Phebe Marr, Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, US Institute of Peace (2006) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/resrep12305 ,Accessed: 10-05-2020 ,P.3

في التسعينيات اختلف الأمر بالنسبة للمسيحيين في مناطق سيطرة الأكراد ،اذ استفادوا من حالة الاستقلال التي أُعطيت للمنطقة ومنع الحكومة العراقية من مد سيطرتها عليها ، وأُقيمت سلطة للاقليم منفصلة عن بغداد ،لكن تم استهدداف مساكن المسيحيين وأعمالهم بالمتفجرات ويرى المسيحيون انها كانت جزء من نهج منظم ضدهم من قبل السلطات الكردية .ولكن بعد محادثات في واشنطن 1998 بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وعدوا بحماية الأقليات في مناطق سيطرتهم ومنها المسيحيين .وكانوا يعاملون من قبل الكرد احياناً بشكلٍ جيد وأحياناً لا فمثلاً كانت هنااك حالات اضطهاد للمسيحيين في عقرة .وفي حالة الصراع السملح بين الحزبين الكرديين كان المسيحيون يقعون ضحية هذا الصراع أيضاً نظراً لتواجدهم في المنطقة [64].

(64) US Citizenship and Immigration Services, Iraq: Chaldean Christians, 27 June 2000, pP.2,3 http://uscis.gov/graphics/services/asylum/ric/documentation/IRQ00001.htm

ووفق اتفاق واشنطن 1998 تم اعطاء المسيحيين حصة للتمثيل في حكومة الاقليم تمثلت في 3 حقائب وزارية وهي المالية والصناعة و وزارة دولة ،فضلاً عن

عدة مراكز عليا .وكانت الحركة الديمقراطية الآشورية ـــ التي تشكلت سنة 1979 جزء من الجبهة الكردية وشاركت في الصراع المسلح مع الاكراد ضد بغداد ــ قد شاركت في انتخابات كردستان 1992 وحصل الآشوريون على 5 مقاعد ، وطالبت الحركة الاعتراف بالآشوريين في الدستور وحقوق ثقافية كاملة ومعاملة متساوية للاشوريين .[65] سنة 1998 عقد المؤتمر الثاني للجبهة الثقافية الآشورية في بيروت ، وتم طرح مقترح لاختيار منطقة للمسيحيين في شمال العراق تكون تحت الحماية الدولية ، وكانت هذه المرة الأولى التي يكشف للعامة عن مثل هذه الخطة [66] ،و هي دليل على رغبة جزء من المسيحيين بان تكون لهم حياة سياسية مستقلة .

المبحث الثالث ــ الدور السياسي للمسيحيين بعد 2003

كان لدخول القوات الامريكية العراق سنة 2003 و اسقاطها للنظام الحاكم فيه عظيم الأثر على الدولة و بدأت مرحلة انتقالية جديدة في حياتها كان يفترض بها التحول بها الى الديمقراطية ، إلا ان البلد لم يزل الى يومنا هذا في هذه المرحلة الانتقالية و لم يخرج منها .

وقد شارك المسيحيون في العملية السياسية منذ انطلاقها في مجلس الحكم وصياغة الدستور والتمثيل في البرلمان الانتقالي ،لكن هذا لايكفي لاشراك المسيحيين في الحياة السياسية لان هناك اعتبارات اخرى مثل الدور المهيمن للأحزاب و التيارات السياسية للجماعات الاساسية .و المسيحيون أصلاً مقسمون على أساس طائفي ــ اثني . فإثيناً هناك المسيحيين :الارمن ، الكلدان ، السريان ، الآشوريين ، وعلى مستوى الطوائف يقسم المسيحيون الى كاثوليك وبروتستانت والانجيليين وآخرون .هذا التنوع الاثني / الطائفي أدى الى ظهور عدد من التيارات و الأحزاب السياسية تمثل المسيحيين في العراق . و لكن بالرغم من تنوعهم ، أخذ الممثلون السياسيون للمسيحيين بعد ذلك بتقديم أنفسهم على انهم شعب سرياني كلدوآشوري . وتم اختيار هذه التسمية لتجاوز مساويء التنوع المسيحي و من أجل الوقوف سوية كهوية واحدة أو كيان واحد يمكن ان يمثل سياسياً بسهولة والذي يمكن ان ينقل الصوت والمطالب الخاصة بمسيحيي العراق .مع هذا لم تقبل جميع التيارات السياسية المسيحية بتمثيلهم هذا (الشعب السرياني الكلدوآشوري) ،اذ يعتقد بعض المسيحيين ان هذا التمثيل قد يفيد بعض الاشخاص والأحزاب والتيارات المسيحية وليس جميعها ،أو ربما على حساب مصالحهم .[67]

أضحى التوزيع الاثني حاكماً في الحياة السياسية العراقية ،وقد حكمت الهيئات المؤقت البلد الى قيام الهيئة التشريعية المنتخبة في كانون الثاني 2005 ،وتشكت

(65) US Citizenship and Immigration Services, Iraq,op,cit, P.4

(66)Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute,P.5

(67) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, POLITICAL PARTICIPATION OF MINORITIES IN IRAQ ,Heartland Alliance International and MCMD,human rights violation report2, Human Rights Violations Against Iraqi Minorities After ISIS P.9

السلطة التفيذية المؤقتة من مجلس الحكم ومجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء [68].ولم يتغير عدم التوازن الاثني و الطائفي في القيادة كثيراً ، فمجلس الحكم مثلاً صُمم ليعكس التوزيع الاثني و الطائفي في العراق ،إذ شكل المسيح والتركمان في المجلس ومعه مجلس الوزراء انذاك 4% و قيل «ان هذا التقسيم يعكس التوزيع الاثني و الطائفي لأول مرة بشكل واقعي منذ نشاة الدولة العراقية ،اذ كانت هناك نسبة 54% شيعة ،22% اكراد ،16 % سنة» [69].

(68) GIOVANNI MATTEO QUERP,op,cit,p.166

(69) Phebe Marr, op,cit,P.10

بعد 2003 انيطت سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية بسلطة الائتلاف المؤقتة تحت إدارة بول بريمر ،والتي تبنت قانون إدارة الدولة العراقية في آذار 2004 الذي يمكن عده دستور انتقالي .اهتمت هذه السلطة في بداية الامر بتعيين هيئات الحكومة المؤقتة وتفكيك مؤسسات النظام السابق ، ثم عملت على وضع مؤسسات جديدة للدولة ، وبعد ذلك تولت هيئات الحكومة المؤقتة التي انتخبت في كانون الثاني 2005 السلطة و ركزت على صياغة دستور جديد ثم انتخابات وقيام حكومة واعتبرت حكومة ذات سيادة .عد قانون الدولة الانتقالي ــ كما اسلفنا ـــ دستور مؤقت نظم توزيع السلطات والمؤسسات المؤقتة ،وفيه عرف العراق على انه جمهورية فدرالية ديمقراطية و دولة تعددية (المادة 4) ، ورغم الاعتراف بالإسلام على انه الديانة الرئيسة ،الا انه ضَمن الحريات الدينية لكل الأفراد ، وضَمن الحقوق اللغوية لكل الأقليات ،وعمل على إجاد تمثيل للأقليات في السلطة التشريعية ففي المادة 30 ج وضع الكلدو آشوريين بالاسم [70].

(70) GIOVANNI MATTEOQUERP,op,cit,pp,163,164,165

شهدت مرحلة ما بعد 2003 اختلافات كثيرة بين الأطراف السياسية حول شكل النظام السياسي و حصة كل منها فيه ـــ لربما الشيء الوحيد الذي اتفقوا عليه هو اسقاط النظام ـــ و هو أمر طبيعي لكثرة الأطراف المشتركة التي تمثل الجماعات المختلفة في المجتمع ، وتعرضوا لضغوط داخلية و خارجية من أجل الوصول الى الدستور الذي وضع أسس الدولة المقبلة و تم الاتفاق على جعل العملية السياسية توافقية ، فقد وضع نظام من الضمانات المتفق عليها كي يشمل الجميع ، و بذا يشارك الجميع في السلطة وتكون لكل منهم حصته فيها و لكن بما يتفق ونسبته العددية في الدولة ،لذا لم تكن حصة المسيحيين كبيرة اذ اتفقت مع نسبتهم العددية في المجتمع ،أما على صعيد اقليم كردستان وفي ضوء النظام الفدرالي، فلديهم أيضاً حصة على الصعيد السياسي فيه ، لكنهم أي المسيحيين لم يكونوا راضين عن حصصهم هذه سواء على صعيد الحكومة الاتحادية او حكومة الاقليم او حتى في مجالس المحافظات .

السؤال هل يشكل المسيحيون جماعة اثنية واحدة و يتصرفون وفقاً لذلك و ما هي طبيعة العلاقة فيما بينهم و علاقتهم مع الجماعات الأخرى الحاكمة أو المهيمنة وغير المهيمنة سواء على صعيد الحكومة الاتحادية أو الاقليم وموقف الأطراف المقابلة منهم و أثرها على دورهم السياسي.

يختلف المسيحيون طائفياً ــ كما أسلفنا ـــ في العراق فهم يرجعون الى أكثر من كنيسة ، يعرّف الكثير من المسيحيين أنفسهم من خلال الاثنية والدين . فبعضهم يعرف نفسه كآشوري كاثوليكي وآخرون كاثوليكيين كلدان ، وهذا يعني ان المسيحيين كجماعة اثنية لا يمتلكون هوية تاريخية واحدة تشكل المجتمع المسيحي في العراق[71]. كما ان القانون يعترف بعدد محدد من الكنائس المسيحية ـ فالجماعات الدينية المعترف بها من قبل قانون الاحوال الشخصية ــ اي من قبل الحكومة الاتحادية ـــ كمسيحيين هم الكلدان،الآشوريين ،الآشوريين الكاثوليك ،الأرثوذوكس السريان ،الكاثوليك السريان،الرسوليون الارمن ،الكاثوليك الارمن ،الكاثوليك الرومان ، البروتستانت الوطني،الانجيليكان ،الآشوريون البروتستانت الانجيليون ،جماعة قدوم اليوم السابع ، والأرثذوكس القبط . ويضاف للطوائف الممسيحية المعترف بها من قبل الحكومة الاتحادية كنائس مسيحية اخرى تم الاعتراف بها في اقليم كردستان ، اذ تم تسجيل عدد من الكنائس المسيحية في أربيل ودهوك والسليمانية . و يسمح للكنائس المسيحة الجديدة لان تسجل بما لايقل عن 50 تابع ــ يسمح للجماعات المسيحية التسجيل بشكل منفصل مع مجلس قادة الكنائس المسيحية العراقي و هم جماعة مستقلة شكلها قادة الكنائس المسيحية وتضم 6 كنائس بروتستانتية انجيلية . [72]

(71) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions,op,cit,P.5

السؤال هل يشكل المسيحيون جماعة اثنية واحدة و يتصرفون وفقاً لذلك

(72) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State • Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor,Pp.5,6

ويؤثر هذا في العلاقات فيما بينهم ، فقد كانوا في السابق طوائف منفصلة ،لكنهم بعد 2003 اضطروا الى التجمع فيما بينهم كي تكون لهم قوة عددية مقابل الجماعات الأخرى في الدولة ، مع ذلك يعتقد البعض منهم بفردانيته مثل الأرمن ،فأحد مشاكل المسيحيين هو تفرقهم ، ولنا في الأرمن الارثذوكس مثال على ذلك ، صحيح ان القانون العراقي يعترف بهم الا انهم ابعدوا انفسهم عن التيار السياسي المسيحي لانهم لم يرضوا عن الشخصيات المسيحية و لا التيارات السياسية المسيحية التي لم تمثل المصالح الأرمنية كما يجب .لذا فضلوا ان يقدموا انفسهم كاثنية وطنية مستقلة و طالبوا بكوتا خاصة بهم في البرلمان الاتحادي خارج كوتا المسيحيين . و لديهم تمثيل خاص بهم في برلمان اقليم كردستان بمقعد واحد ،و مقعد واحد في مجلس

محافظة دهوك ، الا انهم غير ممثلين في البرلمان الاتحادي ،صحيح ان البعض منهم يعملون كمدراء و تنفيذيين في الحكومة الاتحادية الا انهم لايوجد لديهم تمثيل وزاري خاص بهم كأرمن .و يطالبون بمقعد وزاري على صعيد التمثيل السياسي في الاقليم وآخر في الحكومة الاتحادية . فرئيس اللجنة الادارية للكنيسة الأرمنية الارثذوكسية في بغداد مالكون ميلكونين يعتقد ان للأرمن الحق في المطالبة بكوتا في البرلمان الاتحادي و مجالس المحافظات و البلديات و الأقضية و القرى حيث يوجد الأرمن وخاصة في بغداد و البصرة و كركوك واربيل (في اربيل في المركز و في عين كاوه)وفي دهوك (المركز و زاخو و افزورك وهاواريسك) و في نينوى ، و يأملون بان يتم الاستجابة لمطالبهم على الصعيدين المحلي و الوطني [73].

يدرك بقية المسيحيين الذين يطالبون بزيادة التمثيل في البرلمان والحكومة الاتحادية وفي الاقليم أهمية التحالف بين التيارات المسيحية

(73)SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit,pP.11,12

لكن يدرك بقية المسيحيين الذين يطالبون بزيادة التمثيل في البرلمان والحكومة الاتحادية وفي الاقليم أهمية التحالف بين التيارات المسيحية ،والهدف هو تطوير مستوى تمثيلهم و تنسيق مواقفهم فيما يخص القضايا المشتركة خاصة في مواجهة التحديات الأمنية التي تهدد وجود المسيحيين في البلد . سنة 2010 وبعد الهجوم على كنيسة سيدة النجاة ، اجتمع عدد من المنظمات السياسية المسيحية ـــ بعد شعورهم بخطورة المسألة ـــ وشكلوا جمعية التنظيمات السياسية الآشورية السريانية الكلدانية وطوروا قانونها الداخلي لتنظيم العلاقات بينهم و بين الأحزاب السياسية و اتفقوا على برنامج سياسي موحد لتطبيقه من قبل هذه الجمعية . أراد البعض المزيد واعتقدوا بضرورة توسيع التحالف ،و قال جوزيف صليوا ان النواب المسيحيين مثل هؤلاء الذين يواجهون السيوف باظافرهم . بعضهم خضع الى ضغوط أحزاب الأغلبية ، والحل هو في تشكيل تحالف مبني على أساس الميراث أو الاثنية بين جميع الكتل المسيحية لكي يكونوا قادرين على تقليل نفوذ الأحزاب الكبيرة و المؤثرة و للتمتع بالاستقلال [74].

(74) Ibid ,pP.15,16

أولاً ـ الدور السياسي في الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان

يوجد تأثير للقيادات المسيحية في مجتمعاتهم ، لكن تأثيرهم على الصعيد السياسي لا يذكر بسبب من قلتهم العددية ،فالتأثير يتناسب مع الوزن العددي للسكان ، وتؤدي قلة العدد الى قلة تمثيلهم في سلطات الدولة و مؤسساتها ، هذا فضلاً عن الاختلاف في الأرقام التي تذكر عن عددهم .

تورد نسب مختلفة للمسيحيين في العراق و يورد أحد المصادر انهم كانوا يشكلون

4و1 مليون سنة 1980 ،مايعني انهم يشكلون قرابة 10 % من السكان ، وآخر يرى انهم يشكلون 7% من السكان [75]، قبل 2003 وصل عدد المسيحيين الى 5و1 مليون أو ما يصل 5% من السكان ، لكنهم الآن يتراوحون بين 400 الى 800 ألف مسيحي، ويشكل الكلدان الكاثوليك النسبة الأكبر منهم [76].

لم تتجه الاوضاع بعد 2003 نحو الأحسن بالنسبة للمجتمع العراقي وبالذات فيما يخص المسيحيين ،فنظراً للأوضاع الأمنية السيئة اضطر الكثير من العراقيين الى النزوح او الهجرة خارج البلد ،فوفقاً للمفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة انه في السنوات الأولى بعد 2003 كان هناك 6و1 مليون نازح داخل البلد و مابين 6و1 و8و1 مليون شخص هاجر الى خارج العراق 30 % منهم هم من الأقليات وشكل المسيحيون نسبة كبيرة منهم فقد شكلوا 44 % من طالبي اللجوء في مكتب الامم المتحدة في سوريا سنة 2006 .[77]وقد قال أسقف الكاثوليك في بغداد اندريوس ابونا ، ان اكثر من نصف مسيحيي العراق قد غادروا البلد منذ 2003 [78].

ظلت نسب المسيحيين بالتناقص بشكل كبير بعد 2006 ، وفي تقرير حول الحريات الدينية في العراق سنة 2012 ، أشارت لجنة الحريات الدينية الدولية التابعة للولايات المتحدة الى ان القادة المسيحيين يتحدثون عن عدد بين 400 الف الى850 ألف مسيحي مقارنة بما أورده رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني ابلاحاد افراين انهم أقل من 400 ألف في العراق سنة 2013 .و قادة مسيحيون آخرون يقدرون انهم بين 250 الى 300 ألف .الا انهم مع 2015 أصبحوا 200 ألف و ربما سيقل العدد نظرا للظروف السيئة التي يواجهونها و عدم امكانية عودتهم الى مناطق سكناهم السابقة نظراً لعدم تحقيق ظروف ملائمة للعودة والسكن [79].

أصبح تمثيل المجتمع المسيحي يمثل مشكلة نظراً لتنوع المطالب و وجهات النظر ،الأمر الذي دفع البعض منهم للتحالف مع تيارات وأحزاب سياسية أخرى خارج جماعتهم ما أضعف التمثيل الفعال لهم .و كان للمصالح الشخصية و الضغوط التي مورست على المسيحيين من قبل الأحزاب و التيارات التي انضموا اليها أن أبعدت هؤلاء الممثلين عن جمهورهم الانتخابي ، و طبعاً الأحزاب السياسية الكبيرة تفرض رؤيتها على ممثلي الأقليات فيها ـــ بطبيعة الحال تستفيد الأحزاب من وجود الأقليات فيها في اكساب نفسها صورة التنوع و انها تمثل المجتمع ولا تقتصرعلى جزء دون آخر، يُفترض أن تكون الفائدة متبادلة ـــ و ينتهي ممثلو الأقليات بأنهم أصبحوا غير قادرين على صنع قرارات تخص مصلحة مجتمعاتهم و

(75) Otmar Oehring, Hoping for a Miracle: On the Possible End of a Christian Presence in Iraq ,in Religion,by Gerhard Wahlers (ed), Konrad Adenauer Stiftung (2017) , https://www.jstor.org/stable/resrep17544.4 ,p.23

(76) Anthony H. Cordesman, Iraq After ISIS: Report : The Other Half of Victory Dealing with the Civil Dimension, Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2018), https://www.jstor.org/stable/resrep22411.7 ,,P.27

(77) Preti Taneja ,op,cit,P.7 also see: Mokhtar Lamani, Minorities in Iraq: The Other Victims, Centre for International Governance Innovation (2009) , https://www.jstor.org/stable/resrep05235, ,P.9

(78) Preti Taneja, op, cit, P.7

(79) Otmar Oehring, op,cit,,P.23

تصبح مشاركتهم رمزية أكثر منها مشاركة حقيقية فعالة [80].

(80) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit,P.10

لايوجد مانع قانوني من ان يكون هناك أشخاص من الأقليات في منصب وزاري لكن في الحقيقة عددهم قليل سواء في الحكومة الاتحادية أو حكومة اقليم كردستان ، فهم رغم تواجدهم في البرلمان أو الحكومة الا ان قادة الأقليات يرون انهم لا يُمَثلون كما يجب في هذه المواقع أو في المراكز التي تحتاج الى انتخاب أو حتى القطاع العام وفي المستويات المحلية .وهذا بالنسبة لهم يعني حرمانهم من الوصول الى مراكز الفرص الاقتصادية الحكومية . و حتى في المحكمة الاتحادية العليا التي كانت تتألف من تسعة أعضاء ،ففيها مسيحي واحد ، و يؤكد قادة الأقليات انهم لا يُمَثلون كما يجب في الشرطة والجيش و الأجهزة الأمنية على اختلاف أنواعها .[81]

(81)International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State • Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor,P.17

كما أسلفنا لايوجد قانون يمنع مشاركة المسيحيين في الحياة السياسية ، والدستور العراقي لعام 2005 الذي وضع على عجالة وكان المسيحيون جزء من واضعيه حفظ الحقوق السياسية والمدنية للأقليات و منها الأقلية المسيحية ، ضَمن الدستور الجديد حماية الأقليات كجزء من الميرات الثقافي التاريخي للبلد . وفيما يتعلق بحماية التعدد ،فالعراق وفق الدستور دولة ديمقراطية ،وان النظام القانوني سيحمي التنوع .في الفقرة 2 الجزء الثاني يعترف الدستور بالأقليات الدينية مثل المسيحيين ، و المادة 3 تعرِف العراق على انه دولة متعددة القوميات والأديان والطوائف .و الفقرة 2 تدعو لخلَق دولة احتوائية وليست استبعادية .أما الالتزام بقيم التعايش والتنوع فموجودة في المقدمة ،فالوحدة الوطنية و التعايش السلمي يفترض بها انها المباديء الأساسية للنظام الجديد [82].

لايوجد مانع قانوني من ان يكون هناك أشخاص من الأقليات في منصب وزاري

(82)GIOVANNIMATTEOQUERP.,op,cit,pp. 167,169

تحدثت المادة 16 عن ضمان فرص متساوية أمام كل العراقيين وعلى الدولة ضمان الاجراءات لتحقيق هذا الأمر .و جاءت المادة 7 لمنع قيام أي كيان سياسي يقوم على التمييز سواء من خلال تبني برامج تمييزيه أو تتبنى وتحرض أو تسهل وتمجد وتبرر التمييز والارهاب والتكفير او التصفية الاثنية . لان مثل هذه الكيانات لن تكون جزء من التعددية السياسية في العراق . والمادة 20 من دستور 2005 تضمنت حق مشاركة جميع المواطنين في الحياة العامة ولهم الحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب و الترشح لمنصب ، أما المادة 14 من الدستور فتحدثت عن المساواة و عدم التمييز وتنص على أن جميع العراقيين متساوون أمام القانون بدون تمييز بغض النظر عن الجنس والعرق والاثنية والقومية والأصل والدين والطائفة والمعتقد و الرأي أو الطبقة الاجتماعية والاقتصادية [83].

(83) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op, cit, pP. 7,8

يعترف القانون العراقي بـ 14 طائفة مسيحية كما أسلفنا ، و المسيحيون ممثلون في مكتب الأوقاف للديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية .و لديهم تمثيل وزاري ،وتم اعطاءهم كوتا للتمثيل في البرلمان الاتحادي وكذلك كوتا في برلمان اقليم كردستان .ويُنظر الى المسيحيين على انهم أقلية موزعة لانهم يعيشون في انحاء البلد المختلفة ، لكن الظروف الأمنية مع النزوح الداخلي أجبروا المسيحيين على التجمع في أماكن بعينها سواء في أربيل أو سهل نينوى .[84]

(84) Ibid, P.9

اعترف الدستور بالمسيحيين بعدهم مواطنين في البلد في أكثر من مناسبة وهذا يعني ان الاستيعاب وليس الاستبعاد هو سمة هذا الدستور وأضاف القانون نوع من التمييز الايجابي لصالحهم باعطائهم كوتا خاصة بهم في البرلمان الاتحادي ،أو برلمان اقليم كردستان من أجل ان يكون لهم دور في العملية السياسية ـــ و ان كان شكلياً ـــ فمن حقهم كمواطنين المشاركة في الترشح و الانتخاب والحكم، ولكن تحقيق ذلك ظل مرهوناً بقوتهم العددية في الدولة ككل .

يعترف القانون العراقي بـ 14 طائفة مسيحية

وقد نظر المسيحيون بشكل عام الى العملية السياسية ككل على أنهم جزء منها و من الضروري المشاركة فيها، اذ يرى البعض ان المشاركة الفعالة هي الطريق لتحقيق وضمان الحقوق على أختلاف أنواعها للأفراد وبالذات ممن ينتمون الى الأقليات ،فمن خلال المشاركة الفعالة ـ و لنقل الايجابية ـــ يستطيعون التعبيرعن هويتهم و يحافظون عليها و يديمون استمرارهم . فهم يشاركون في صنع القرار على المستويين المحلي و الوطني و من خلال هذه المشاركة يتم تجاوز التمييز والاستبعاد الذي يمكن ان تكون هذه الأقليات قد مرت به . يعني التمييز حرمان الأقليات من ممارسة أي من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في المجتمع .فمن حق المسيحيين الاحتفاظ بهويتهم و ضمان وجودهم .و من أبسط حقوق الأقليات ان يشاركوا في اختيار من يحكمهم ـــ كناخبين ـــ و لهم الحق ان يشاركوا بالحكم هم بدورهم ـــ كمرشحين ـــ على مختلف الصعد المحلية والوطنية .[85]

(85) Ibid,p.5,6

وفقاً للقانون فان للأقليات حق بـ 9 كراسي من مجلس النواب، 5 منهم للمسيحيين من بغداد و نينوى كركوك و أربيل و دهوك، ولابد ان يكون احد مقرري المجلس مسيحي ،اما برلمان اقليم كردستان فيعطي 11 مقعد للأقليات من أصل 111 ، 5 للكلدان و الآشوريين و السريان ، 5 للتركمان و واحد للأرمن .[86] مثلاً تم اعطاء منصب وزير الاتصالات والنقل في الاقليم للمسيحيين ممثلين بجونسون

(86) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State ,op,cit,,P.8 and SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit, P.10

ساوايش والذي استقال في نهاية الأمر بسبب من عدم رضاه عن تمثيل المسيحيين بما يستحقوه ،وعدم تحقيق مطالبهم وعندئذ تم شغل منصبه من قبل شخص آخر ليس مسيحي[87].وهناك دائما وزير واحد مسيحي في الحكومة الاتحادية ، مثل وجدان ميخائيل سالم وزيرة حقوق الانسان ـــ مسيحية ـــ فازت عن قائمة اياد علاوي .[88]

(87) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit,P.11

(88) John Eibner, The Plight of Christians in Iraq Field Trip Report November 3 – 11, 2007 , Christian Solidarity International (CSI-USA,P.15

ويختلف المسيحيون في موقفهم من النسبة المعطاة لهم في الاقليم ،فبالرغم من ان الأقليات لهم 11 مقعد في برلمان اقليم كردستان ، لكن المسيحيين انفسهم يرون ان ذلك ليس في مصلحتهم ، فهم يرون ان الاكراد يصوتون لأحزاب الأقليات المتحالفة مع الأحزاب الكردية ، وهذا يضعف صوت الأقليات في الحكومة،وقادة أحزاب الأقليات يقولون انهم غير قادرين على تعديل قانون الكوتا بحيث يصبح التصويت لهم من نفس أبناء الأقلية .[89]

نظر المسيحيون بشكل عام الى العملية السياسية ككل على أنهم جزء منها

(89) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department ,op,cit,P.17

وآخرون من المسيحيين عندما يقارنون بين نسبة تواجدهم في برلمان اقليم كردستان والبرلمان الاتحادي يرون ان التمثيل الأول عادل عند النظر لعدد المسيحيين في الاقليم فهناك 6 مقاعد لهم من اصل 111 ، بينما في الحكومة لديهم وزير واحد ـــ لكن غالباً ما يتم اختياره من القيادة الكردية ممن هوقريب منهم أو من الأحزاب المسيحية المقربة من الأحزاب الكردية ـــ ويرى الكلدان ان الشخص المختار لهذا المنصب غالباً ما يكون من الأحزاب الآشورية وليس من الأحزاب الكلدانية ،لكنهم أي المسيحيين بشكل عام يقرون بان أوضاعهم في الاقليم أفضل نسبياً من الاماكن الاخرى في البلد .[90]

(90) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN,op,cit, pP.,10,11

فهم اي المسيحيين في كردستان علاقتهم متناقضة مع حكومته، فمن جانب قادة الكنائس في المنطقة، هم يكيلون المدح للاقليم علانية حفاظاً على مصالحهم ،والحكومة التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة برزاني غالباً ما أعلن نفسه حامي للمسيحيين سواء في الاقليم أو في سهل نينوى .فمثلاً كان وزير مالية الاقليم 2006 – 2009 المسيحي سركيس اغاجان مامندو قد عزز موقعه عن طريق تخصيص أموال كبيرة من امريكا وهولندا لصالح الكنائس المسيحية .

وهنا ربح الطرفان فحكومة الاقليم قدمت نفسها الى الغرب على انها حامية للمسيحيين ،والكنائس المسيحية استفادت من المنح المالية . وعلى الرغم من تجربتهم السلبية مع الاكراد الا ان المسيحيين في الاقليم و في سهل نينوى يؤكدون انهم يفضلون العيش تحت سيطرة حكومة الاقليم على العيش في ظل الحكومة

الاتحادية اذ كانوا ينظرون للحكومة الكردية على انها حكومة علمانية لذا هي أفضل من وجهة نظرهم من الحكومة الاتحادية المسلمة التي يرون انها ملتزمة باسلمة العراق .[91]

(91) Otmar Oehring, op,cit ,P.26

لكنهم في نفس الوقت ينظرون بعين الشك لحكومة الاقليم فيما يتعلق بالاراضي التي استولت عليها السلطة و التي تعود للمسيحيين ولم تتم اعادتها لهم و مماطلة السلطة القضائية في هذا الامر [92]، وفي كل الاحوال يرى المسيحيون ان هناك عوائق أمام ان يكون لهم دور فعلي في الحياة السياسية العراقية .

(92) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute,op,cit,P.10

ثانياً ــ المعوقات والتحديات أمام المشاركة المسيحية في الحياة السياسية

يُفترض أن يشارك المسيحيون بشكل عام في إدارة شؤون البلد حالهم حال بقية المواطنين ، ولكن هناك معوقات أمام هذه المشاركة ،البعض منها مقصود والبعض الآخر غير مقصود سواء على صعيد الحكومة الاتحادية أم على صعيد حكومة اقليم كردستان.

تُركز مطالب ممثلي المسيحيين على أهمية بعض الاجراءات التي يُفترض ان تتبناها الدولة لتحسين مشاركة الأقليات ،لكن لابد من فهم طبيعة هذه المطالب إذ انها لاتهدف لاعطاء المسيحيين مكانة متميزة وانما على العكس تهدف لانشاء توازن وان تضع الأقليات بنفس المستوى مع أحزاب الأغلبية .ويجب ان تساهم المشاركة في العمليات الاجتماعية و السياسية الوطنية ،و المشاركة بصنع السياسة و الخدمات العامة ـــ وأيضاً الاستفادة منها ــ في انهاء تهميشهم و استبعادهم .فالدول التي ترحب بمساهمة و اندماج الأقليات لاتسعى للاستقرار فحسب وانما أيضاً ترغب بازدهار الأقليات نفسها ،و ان تصبح اكثر رفاهاً ، ويبدو من ملاحظة المشاركة السياسية للأقليات في العراق ان الدولة لم تفعل الكثير لأقلياتها [93].

(93) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit, P.13

المفروض أن يشارك أعضاء الأقليات في عملية صنع القرار وبالذات تلك القرارات التي تخصهم والمشاركة في المؤسسات الحاكمة ،لكن في حقيقة الأمر هذه المشاركة قد يتم اعاقتها بشكل مقصود،أو قد يتم منع الأقليات من هذا الحق بشكل غير مقصود بواسطة القانون أو السياسات أو قلة الاعتراف بالأقليات أو عدم الاهتمام بها .في بعض الاحيان قد لاتكون هناك إرادة سياسية كافية لازالة العوائق التي تمنع أو تحد من المشاركة الكاملة والمتساوية للأقليات وهذا ما أكد عليه معظم افراد الأقليات عند سؤالهم عن المشاركة السياسية [94]، فبعد 2003 واجه الآشوريون مثلاًـــ كأقلية عددية سياسياً ودينياً ـــ مشكلة عدم امكانية احتوائهم

(94) Ibid,Pp.6,7

في المجتمع العراقي وتم تجاهلهم و تجاهل وضعهم من الاعلام و السياسيين و حتى الأكاديميين [95].

(95) Sargon George Donabed, op,cit,P.1

ففيما يخص القانون الانتخابي :نظم القانون الانتخابي مسألة التمثيل السياسي ،فمثلاً أقرالقانون الانتخابي لانتخابات مجلس النواب سنة 2010 بأن الانتخابات ستجرى وفقاً للتمثيل النسبي ،والذي يمثل ضمانة سياسية للتمثيل ، كما انه وضع ضمانات قانونية للتمثيل عبر نظام معقد مبني على مقاعد محجوزة للأقليات المسيحية والايزيدية والصابئة والشبك ،فهناك 8 مقاعد من أصل 325 محجوزة للأقليات ، والمقاعد تُربط بمحافظة واحدة ،من هذه المقاعد هناك 5 محجوزة للمسيحيين الذين يتنافسون على التمثيل على المستوى الوطني ، ولكن كل مقعد في محافظة واحدة [96].

(96) GIOVANNI MATTEO QUERP.,op,cit,p.179

يمكن أن يضمن نظام الربط بين المقاعد والمحافظات تمثيل مناسب للجماعات الاجتماعية اذا كانت هذه الوحدات متجانسة اثنيا ، حيث ان كل مقعد سيمثل السكان في منطقة معينة ، فيضمن التمثيل النسبي تمثيل مناسب لمختلف القوائم المشاركة في الانتخابات ،لكن في حالة الجماعات المنتشرة التي لا تشكل أغلبية في أي وحدة إدارية يمكن أن يؤدي الربط بين المقعد والمنطقة الى نتائج سلبية .بالتاكيد في مثل هذه النظم ، تمثل المقاعد فقط سكان الأقلية للوحدة الادارية حيث تتوافق (تتلائم) المقاعد ، ولكن بقية الأقلية الساكنين في وحدات اخرى لن يتم تمثيلهم . ورغم أن نظام المقاعد المحجوزة يشكل أعلى ضمانة للتمثيل ، فان مجرد وجود نواب الأقلية لا يضمن مشاركة فعالة في العملية السياسية .يُمكن أن يخفف نقص تمثيل الأقليات بشكل فعال عن طريق انشاء أدوات تصويت خاصة مثل المشاركة المضمونة في اللجان البرلمانية ذات الأهمية لجماعات الأقلية وسلطة فيتو في شؤون ذات أهمية كبرى للأقليات.و مع ان التمثيل مضمون فلا قانون الانتخاب ولا نظام البرلمان يعطي ممثلي الأقليات ضمانات خاصة للتمثيل في اللجان التي تتعامل مع مواضيع تخص مصالح الأقليات مثل لجنة الأوقاف و الشؤون الدينية ، ولجنة التعليم و لجنة حقوق الانسان[97].

(97) Ibid,pp.179,180

التخوف من الايديولوجية السياسية السائدة ، وفقاً لعادل بقال عضو المنبر الديمقراطي الكلداني الموحد ، فان العوائق الأساسية أمام مشاركة مسيحية فعالة هي الايديولوجية التي تطبقها الأحزاب السياسية الاسلامية المسيطرة على الحكم ، وخطاب الكراهية واسع الانتشار ،وغياب الفصل بين الدين والدولة في الدستور (لانه جعل الشريعة المصدر الاساسي للتشريع) ما يجعل العراق دولة فاقدة للحياد

. وأيضاً قلل عادل بقال من أهمية زيادة كوتا المسيحيين في البرلمان لانه يراهم ليسوا أكثر من صورة شكلية فاقدة لأي دور، فوجود مسيحي واحد أو إثنان أو عشرة لا يستطيع أن يؤثر في أي قرار يؤخذ في البرلمان أو الحكومة لانهم مسيطرعليهم من قبل القوى السياسية الكبيرة التي تعمل بشكل مهيمن [98].

(98) SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, op,cit, P.13

قد تكون هناك عوائق اخرى قد تمنع مشاركة الأحزاب الصغيرة للأقليات مثل العوائق المادية ،اذ كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تطلب من الأحزاب المرشحة تقديم تأمينات انتخابية تصل الى 50 مليون دينار من أجل ان تكون مؤهلة للمشاركة في الانتخابات ما يقيد من مشاركة الأقليات السياسية نظراً للعائق المادي لان أحزابها لاتمتلك قدرات مالية كبيرة و لاتستطيع دفع مثل هذا المبلغ. مثلاً الاتحاد الديمقراطي الكلداني اضطر للانسحاب من الانتخابات بسبب من عدم قدرته على تأمين هذا المبلغ من المال .أيضاً الحكومة بدورها تنشيء بيئة مقيدة للأحزاب السياسية للأقليات من خلال قانون الأحزاب الذي يتطلب من الأحزاب ان تدفع اجور التسجيل التي تصل الى 25 مليون دينار .وهذا لايأخذ بعين الاعتبار الاوضاع المالية للأحزاب الصغيرة التابعة للأقليات ، لذا فان هناك عوائق مالية يضاف لها وضع عتبة انتخابية عالية أيضاً تؤثر في قابلية الأقليات على ضمان التمثيل السياسي ،لذلك فان التمييز ضدهم يكون غير مباشر.[99]

(99) ibid,P.14

لابد من تسجيل الناخبين في السجلات كي يكونوا مؤهلين للتصويت

تخطيط الدوائر الانتخابية والعتبة الانتخابية : يؤديان الى توجيه توزيع الأصوات ولذا قد يكون هناك تأثير تمييزي على جماعة بعينها ،أو تفضيل للحزب الذي وضع الدوائر الانتخابية .برغم هذه الحقيقة جعل نظام الانتخابات لعام 2010 كل محافظة منطقة انتخابية منفصلة ولهذا التقسيم تأثيره السلبي على الأحزاب الصغيرة. فبتطبيق القانون توزع مرشحو المسيحيين على خمس محافظات وكل مسيحي يحصد أعلى عدد من الأصوات على المستوى الوطني يُعطى مقعد في محافظته ،لكن لم يصل العديد من المسيحيين الذين حصلوا على آلاف الأصوات على المستوى الوطني الى العتبة الانتخابية ولذا لم يربحوا أي مقعد ، في حين ان المسيحيين الذين رشحوا أنفسهم في محافظاتهم حيث هناك كوتا للمسيحيين حصلوا على مقعد بأصوات تصل الى نصف التي حصل عليها المرشحون على المستوى الوطني الذين لم يحققوا مقاعد .[100]

(100) Ibid,P.14

وهناك مسألة تحديث سجل الناخبين : لابد من تسجيل الناخبين في السجلات كي يكونوا مؤهلين للتصويت ،أي ضـرورة ان تكون هناك سجلات باسماء

الاشخاص الذين يحق لهم الانتخاب و طبعاً هذا ليس بالأمر السهل في بلد مثل العراق ، فالتيارات السياسية المسيحية لديها الكثير من الشكاوى بهذا الخصوص ،فمثلاً لم يتم نقل أسماء الأشخاص الذين نزحوا أو هُجروا من مناطقهم بسبب العنف الى المناطق الجديدة التي انتقلوا اليها وبذا يُحرمون من التصويت في الانتخابات لانهم لايستطيعون العودة الى مناطقهم من أجل التصويت . ونجد المانع اللغوي أيضاً في هذا الأمر اذ ان بعض الافراد من الأقليات لايعرف القراءة و الكتابة بالعربية ــ قد يتكلم بها لكنه أُمّي ـــ فضلاً عن تسجيل أعضاء الأقليات الذين يعيشون في الخارج باعداد كبيرة لكنهم محرومين من التصويت بسبب عدم وجودهم في سجل الناخبين [101].

(101) ibid,P.14

دور الأحزاب السياسية الكبيرة:يتحدث ممثلو التيارات السياسية المسيحية عن الطريقة التي تدير بها الأحزاب السياسية الكبيرة عمل وتوجهات ممثلي الأقليات المتحالفين معها ولماذا اصلاً هم يتحالفون معها ، فهذه الأحزاب لا تُعطي أهمية للمواضيع التي تهم الأقليات في برامجها .قد يدافعون عن حقوق الأقليات لكن هدفهم من وراء ضم افراد من الأقليات اليهم هو زيادة شعبيتهم ، قد تكون هناك استثناءات لكنها قليلة .و المسألة الأخرى هي ان البرامج السياسية للأحزاب الكبرى لا تركز على التنوع . في هذا المجال قال عبد الأحد إفرام الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني ان الأحزاب السياسية للأقليات لديها نفوذ ضعيف وموارد قليلة.وهم يعتقدون انهم باصطفافهم مع الأحزاب المهيمنة و حصولهم على ثقتها سيساعدهم هذا على تحقيق مطالبهم ــ جزاءً على وقوفهم معهم ـــ على أية حال عندما تتحالف الأحزاب و الكتل ذات القوة المتساوية مع بعضها ستكون قادرة على التفاوض بفعالية مع بعضها البعض ، لكن في الحقيقة عندما تتحالف الأحزاب و الكتل الصغيرة ــ مثل تلك للمسيحيين ــ مع أحزاب كبيرة يكون التفاوض من جانب واحد ولا يتم تمثيل القضايا بفعالية [102].

(102) ibid,P.15

وهناك محاولات لمنع المسيحيين من التصويت في الانتخابات : بما ان هناك انتخابات على الصعيدين المحلي والوطني ،غالباً ما تحدّث المسيحيون وغيرهم من الأقليات الاخرى عن ان هناك محاولات لمنعهم من التصويت أثناء الانتخابات ،وبالذات في مناطق ما تسمى بالمتنازع عليها .ففي انتخابات 2005 مثلاً كان هناك في نينوى 330 محطة انتخابية فُتِح منها 93 محطة فقط ،اذ لم تسمح قوات الأمن الكردية بوصول صناديق الاقتراع الى المحطات الى القرى المسيحية وحُرِم حوالي 100 ألف مسيحي من الادلاء بأصواتهم[103].

(103) Preti Taneja,op, cit,P21 also see :John Eibner, The Plight of Christians in Iraq Field Trip Report November 3 – 11, 2007 , Christian Solidarity International (CSI-USA,P.8

التهديدات الأمنية:عانى المسيحيون من الضغوط سواء في بغداد أو في اقليم كردستان ،في بغداد عانوا من المتطرفين الذين أجبروهم على الرحيل من مناطقهم ،أما في شمال العراق فوقعوا تحت ضغوط العنف أو التهديد به أو واجهوا مصادرة الاراضي أو التمييز سواء من المتطرفين الاسلاميين أو الشوفينية الكردية .[104]وقد عانى المسيحيون بشكل عام من الهجمات عليهم كأشخاص و على اعمالهم و بالذات أصحاب محلات بيع المشروبات الروحية،إذ اغلقت 95% من هذه المحال لان أغلب البائعين هم من المسيحيين ،فضلاً عن محلات وصالونات الحلاقة أو التجميل ومحلات السي دي وستوديوهات التسجيل ،التي غالباً ما كان أصحابها من المسيحيين ،ويُضاف لها مهاجمة الكنائس و الأديرة وحتى المدارس التابعة لهم والتي اسفرت عن تدمير و حرق لبعض منها و طبعاً وفاة و جرح العديد من المسيحيين في هذه الأحداث . ولم يقف الأمر عند هذا الحد فكان الاختطاف مقابل الفدية يحدث للمسيحيين ،هذا فضلاً عن الهجوم عليهم كأفراد مهنيين من أطباء مهمين أو ممن يعملون في الشركات الاجنبية أو حتى موظفي القطاع العام فقد تم مثلاً اختطاف زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي ميناس اليوسفي في كانون الثاني 2005 ،وفي بعض المناطق التي سيطر عليها المتطرفون أُجبر المسيحيون على الالتزام بالزي الاسلامي للنساء من خلال لبس الحجاب ،و اطالة اللحية للرجال و مناطق أخرى طلب منهم دفع الجزية أو التحول للاسلام [105].

(104)John Eibner, ,op, cit,,Pp.2,6

أدت التهديدات الامنية الى هجرة المسيحيين و من ثم قلت نسبتهم العددية

(105) Preti Taneja,op, cit, Pp 8,9,10,.11

أدت التهديدات الامنية الى هجرة المسيحيين و من ثم قلت نسبتهم العددية ،و تعرض من بقي منهم في العراق الى العنف المنظم والشديد مرة أخرى من قبل تنظيم ما يسمى بالدولة الاسلامية في 2014 عندما احتل محافظة نينوى وهنا اضطر الكثير منهم للهجرة و ترك العراق و البعض نزح الى المناطق الكردية [106]. وحاول رجال الدين ــ قادة المجتمع المسيحي ـــ أن يوجهوا الضوء على معاناة مجتمعهم ، فعقدوا مؤتمر في بغداد الذي ضيّفهم فيه الكاردينال ساكو وحاولوا من خلاله اقناع المسيحيين بالبقاء في البلاد محافظين على ديانتهم و هويتهم وتقاليدهم ولغتهم .[107] يعيش من بقي من المسيحيين في بغداد والبصرة و كركوك واربيل و دهوك و في سهل نينوى .قبل ظهور داعش شكل المسيحيون كتلة سكانية لابأس بها في قضاء الحمدانية (المتشكل من مدن برطلة وقرقوش و كراميلس) وقضاء تلكيف (من مدن القوش و تل سقف وبطنايا) و الموصل (قرى باقوفا و بعشيقة) .[108] يقدر قادة المسيحيين ان هناك أقل من 250 الف مسيحي بقوا في البلد ،منهم 200 ألف في سهل نينوى و اقليم كردستان ،وأشارت الجماعات الحقوقية وممثلو

(106) Reporting on Minorities across Iraq IN ARABIC & KURDISH PRESS, the Institute of Regional and International Studies (IRIS) at the American University of Iraq, Sulaimani (AUIS),April2016, P.7

(107) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State,op,cit,P.21

(108) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute,P.5

الأقليات الدينية الى هجرة متزايدة وتشير تقديرات تعود لبرلمانيين مسيحيين انفسهم ان عدد العوائل المسيحية التي تغادر البلد يومياً ما بين 10 و22 عائلة.مثلاً ذكر مديرمنظمة آشورية غير حكومية ،ان أربع مدارس لغات سيريانية أُغلقت في دهوك لعدم وجود طلاب[109].

(109) International Religious Freedom Report for op,cit,Pp.3,13

وقد أكد وليم وردة الناشط في حقوق الانسان تعليقاً على العنف الذي يطال المسيحيين في شمال العراق انه مقصود بغرض دفعهم للهرب وترك مناطقهم كي يأخذها الأكراد ويضموها الى كردستان [110].ولم ينجو المسيحيون في سهل نينوى أو في كركوك من محاولات الأكراد للضغط عليهم كي يكونوا جزء من اقليمهم فاستُخدِم الترغيب والترهيب ضدهم في آن واحد ، فكانت هناك المساعدات المالية التي تذهب الى الكنائس و محاولة شراء الاشخاص و في نفس الوقت استخدمت البيشمركة للقيام باعمال ترهب المسيحيين وتدفعهم للرضوخ [111].وسبق ان رفض ملا بختيال رئيس مكتب العلاقات الخارجية في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الاعتراف بان المسيحيين يمتلكون اي جزء من العراق لذا لا يحق لهم أي وحدة ادارية مستقلة.[112]

(110) دهام محمد العزواي، مصدر سبق ذكره ،ص 173

(111) Preti TanejaP.17

(112) John Eibner, op,cit,,P.6

وذكر تقرير الحريات الدينية الدولي لسنة 2006 بناء على أقوال المسيحيين ان سلطات اقليم كردستان صادرت أراضيهم بدون تعويض وبدأت ببناء مستوطنات فيها ،وان القضاء لا يقف الى جانبهم عند تقديم شكاوى، وطبعاً هناك شكاوى من بعض المسيحيين من محاولات تكريد مناطقهم من قبل السلطات في الاقليم، حتى ان من يحاول ايجاد فرصة عمل من المسيحيين في اربيل مثلاً يطالب بالانتماء الى الحزب الديمقراطي الكردستاني وإلا لن يكون أمامه أي فرصة عمل [113].

(113) Preti TanejaP,op, cit,p.20

ثالثاً ــ أثرالخلاف بين الحكومة الاتحادية و حكومة اقليم كردستان على المسيحيين

قبل ظهور داعش كان الأمن في سهل نينوى بيد البيشمركة والأسايش ما خلق وضع مؤذي للمسيحيين ،و اتبع كل من الاقليم و الحكومة الاتحادية سياسات متضادة فيما يتعلق بمستقبل المنطقة فكل منهما يرغب بالسيطرة الكاملة عليها،وأثر هذا سلبياً على المسيحيين من خلال تأثيره السلبي على استقرار المنطقة ،اذ سعى كل طرف للحصول على دعم الاطراف المحلية ما أدى الى انفصال وتباعد بين الجماعات الاثنية الدينية و نتيجة لذلك ضعف الأمن قبل دخول داعش في 2014 الى شمال العراق [114] .

(114) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute,P.14

وحتى بعد تحرير المنطقة من داعش يقول ممثلوا المجتمعات الدينية للأقليات ان الحكومة لا تتدخل في شؤون ديانتهم ،بل وتوفر الحماية للمواقع الدينية الا ان الناس انفسهم يعانون من المضايقة على اختلاف انواعها وذلك في مناطق برطلة و الحمدانية بعد القضاء على داعش من قبل بعض الجهات الحاملة للسلاح و يعتقدون ان ذلك من اجل دفعهم لمغادرة المنطقة وينطبق الأمر نفسه على سكان تلكيف، ويقول المسيحيون انهم يتعرضون للازعاج والاساءة من قبل البيشمركة و الأسايش في المناطق التي يسيطر عليها الاكراد في نينوى ،و ان ذلك يعود لاسباب سياسية و ليست دينية ، وأبسط الامثلة غلق الطرق بينهم وبين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية ما يجعلهم يضطرون للسير في طرق أخرى أبعد فضلاً عن الحد من قدرتهم على نقل بضائعهم للاسواق و تعرضهم لمضايقات واستغلال و تأخير في نقاط السيطرة ،وبعد مفاوضات طويلة تم فتح بعض من هذه الطرق .[115]

(115) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department ,op,cit,pp.10,11

هناك شكوى من ان سلطات الاقليم تمارس التمييز ضد الأقليات في المناطق المتنازع عليها ، فمن النادر ان تؤيد المحاكم الكردية الشكاوى التي يقدمها المسيحيون ضد الأكراد فيما يخص نزاعات الأرض و الملكية ،مع هذا يقول قادة المسيحيين ان سلطات الاقليم تستمر بتقديم الارض والدعم المالي لبناء و تجديد الهياكل القائمة لتستخدم كمؤسسات تعليمية ودينية مثل بناء الكنيسة الارمينية الرسولية في عينكاوة [116].

(116) Ibid,P.16

يعتقد بعض المسيحيين ان سياسة أحزاب اقليم كردستان في سهل نينوى أدت الى تسييس و تقسيم المجتمع المسيحي بعد 2003 ،اذ ضغطوا على الأحزاب السياسية المسيحية من أجل ان تصبح تحت سيطرتهم وهنا أصبحنا امام أحزاب سياسية مسيحية موالية للاكراد الذين قربوهم و آخرين مستبعدين من الذين لم يرضوا عن السياسة الكردية في المنطقة .وعند النظر الى منطقة سهل نينوى نجد ان السيطرة الفعلية على الأرض هي للاسايش و البشمركة ، في حين ان ادارتها تابعة للحكومة المركزية ما زاد من صعوبة المشكلة لان كلا الطرفين الكردي و الحكومة العراقية اتبع سياسات متضادة فيما يتعلق بوضع المنطقة و مستقبلها وحاول جر الأقليات الى جانبه ما زاد من الاستقطاب فيها .[117]

يرى المسيحيون في شمال العراق انه يتم التمييز ضدهم في كل الأماكن

(117) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, op,cit,,P.10

يرى المسيحيون في شمال العراق انه يتم التمييز ضدهم في كل الأماكن التي يتواجدون فيها سواء أكان من قِبل الأكراد أو من قِبل الحكومة المركزية و يعطون مثال ان نسبتهم في الوظائف العامة في المناطق التي يشكلون فيها أكثرية لا

تتناسب وهذه الأكثرية ، وفقاً لتقرير المجلس الآشوري لاوربا فرغم كونهم أكثرية في الحمدانية الا انهم يشكلون 32 % من ضباط الشرطة وفي تلكيف يشكلون 12 % منهم . وقد قررت الحكومة الفدرالية مثلاً في 2006 تجنيد 700 مسيحي ليكونوا ضباط شرطة لترسلهم الى سهل نينوى لكن نائب محافظ نينوى الكردي من الحزب الديمقراطي رفض هذا الأمر وأرسلهم الى الموصل بحجة مواجهة القاعدة آنذاك[118].

(118) Chris Chapman , Improving security for minorities in Iraq , Improving security for minorities in Iraq,Minority Rights Group International, June 2012,uk ,pP.5,10

وهناك أخطاء تحصل تؤثر على أوضاع المسيحيين مثلاً الحكومة المحلية في نينوى أصدرت أمراً للاقضية للانصياع للقانون الفدرالي لسنة 2017 بمنح أراضي لعوائل شهداء الحشد الذين قضوا في القتال ضد داعش ، وقد شمل الأمر أراضي تعود لمناطق مسيحية ما أثار مشاعر الناس وقد أصدر قائم مقام قضاء الحمدانية عصام بهنام أمراً علّق فيه تقديم مثل هذه المنح في أراضي هي تاريخياً للمسيحيين مستنداً الى ان الدستور يمنع التغيير الديمغرافي بالقوة .و كان بهنام ناجحاً في احتواء الضغط السياسي على المستويين الفدرالي و الاقليمي حول قضايا الارض في الحمدانية . المخاوف المسيحية من التغيير السكاني دائماً موجودة ، والمشاريع على الاراضي القريبة منهم لا تنتهي ، فقد وافقت لجنة الاستثمار الوطنية العراقية تحت رئاسة مجلس الوزراء على بناء مجمعات سكنية لاراضي تعود للدولة على اطراف برطلة ، ويتخوف المسيحيون من ان سكان هذه المناطق سيكونون من غير المسيحيين اما شبك أو مسلمين [119].

غالباً ما يشتكي المسيحيون من اهمال كل من الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان

(119) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of ,op,cit,P.10

غالباً ما يشتكي المسيحيون من اهمال كل من الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، ولم يحسن تغيير النظام سنة 2003 من الاوضاع في مناطقهم اذ لايزالون يعانون من سوء الخدمات على اختلاف أنواعها وقلة الاستثمار وقلة الموارد المعطاة لمؤسسات الدولة [120]،ويقول المسيحيون بانهم يتعرضون للتمييز الذي يحد من فرصهم الاقتصادية مثل الضريبة المفروضة على نقل بضائعهم من الموصل الى سهل نينوى [121].

(120) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, op,cit,,P.7

فضلاً عن التوترالمستمر في منطقة سهل نينوى بين المسيحيين والشبك ، أولاً بسبب الهوية اذ ان المسيحيين يعتقدون ان برطلة و قرقوش تحمل الهوية المسيحية الى وقت قريب ولايرغبون بمزاحمتهم فيها من هويات اخرى، لكن الأولى فقدت هذه الهوية الاثنية الدينية بعد استقرار الشبك ،أما قرقوش فلايزال المسيحيون يشكلون أغلبية فيها .فالمسيحيون في برطلة يعتقدون انها كانت منطقة مسيحية

(121) International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State ,op,cit,P.1

محظة ،لكن الحكومة حاولت تغيير ديمغرافية المنطقة بادخال أناس جدد اليها تمثلوا بالشبك وأصبح عددهم اكثر من المسيحيين ،والأخيرون يرون ان تاريخ برطلة يعود الى 3000 سنة مضت ورغم انها خلال تاريخها دمرت 3 مرات فانه عندما اعيد بناءها آخر مرة ظل كل سكانها مسيحيين فحتى سنة 1972 كانت هناك عائلتين من الشبك فقط فيها .[122]

(122) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict,op,cit,,P.8

القضية الثانية مرتبطة بالقوانين وقلة الارادة لتطبيقها ،اذ يرى المسيحيون ان القانون وتطبيقه لا يجد صدى لدى الحكومة لتطبيق المساواة بين المواطنين. مثل القانون رقم 5 الصادر سنة 2015 عن اقليم كردستان وصادق عليه رئيس الاقليم فيما يتعلق بالاراضي المسيحية المصادرة والذي لم يتم تطبيقه . اما فيما يخص مشروع دستور الاقليم فيرى المسيحيون انه يحابي المسلمين فهم لم يعطوا حقوقهم المساوية فيه لان الدستور مبني على الاسلام كمصدر للتشريع و لم تجد الدعوات لنظام علماني آذاناً صاغية [123].

(123) ibid,pP.10,11

غالباً ما اعتقد المسيحيون ان ضعف سيادة القانون هو سبب مشاكلهم مع المجتمعات الاخرى ،لان هذا الضعف أدى الى ان يتحمل مجتمعهم معاملة غير عادلة و الاّ يتم تمثيلهم بشكل صحيح وانعدام الأمن والنزوح والشعور بالدونية .ولحل هذه المشاكل أو على الاقل تقليل حدتها لابد من تطبيق القانون وبالذات على الاشخاص التابعين لداعش والمتعاطفين معهم .فهم يرون في تطبيق القانون تعويض أو تدارك عن المظالم التي لحقت بهم في السابق ، فمع عدم مواجهة أخطاء الماضي لن يكون هناك امكانية للسير الى أمام ،ومواجهة اخطاء الماضي تكون من خلال اعادة الشبك الى المناطق التي أتوا منها .وهناك منهم من يرى ضرورة تخليص المؤسسات الحكومية من تأثير الدين والمؤسسات الدينية من أجل دعم سيادة القانون ، وآخرون يرون في ادخال وحدات إدارية اثنية جديدة في سهل نينوى تكون إحدى طرق تطبيق حكم القانون[124].

اعتقد المسيحيون ان ضعف سيادة القانون هو سبب مشاكلهم مع المجتمعات الاخرى

(124) Ibid ,P.12

حالياً لا يوجد دور كبير للمسيحيين في الحياة السياسية ، الا ان هناك محاولات لاستقطابهم في شمال العراق من قبل جهات متنوعة نظراً لتواجدهم العددي الكبير نسبياً في المنطقة ، فكل طرف يرغب في جذبهم الى جانبه انطلاقاً من مصالحه ، فالأكراد يريدون توسيع الاقليم ليشمل مناطق اوسع ومنها مناطق تواجد المسيحيين في الموصل لذا فمن مصلحتهم جذبهم الى جانبهم و هو ما أكده النائب يونادم كنا في ان كل طرف يرغب بكسب المسيحيين الى جانبه كجزء من صراعه مع الآخرين

.ويرى ميناس السويفي رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي انهم أي المسيحيين أصبحوا وقوداً للحرب بين العرب و الأكراد[125] ، فلن يكونوا فواعل مستقلة و انما سيظلون فواعل تابعة ، و حتى على الصعيد المحلي لايوجد لهم دور حقيقي.

(125) دهام محمد العزواي، مصدر سبق ذكره. ص 173

شعر المسيحيون بالعجز لان تمثيلهم في الحكومات المحلية لم يكن بالقوة العددية الكافية لكي يؤثروا في صنع القرار على الصعيد المحلي بوجه القوى الأخرى ،وهم يرون ان الصراع الطائفي هو وراء ما حدث في برطلة خصوصاً وسهل نينوى بشكل عام ،لا بل ان الصراع بين الطوائف الأخرى ألقى بظلاله على المسيحيين في العراق ككل لانه ولد فراغ أمني استغله البعض وأثر على اوضاع المسيحيين لانه سمح للجماعات المتطرفة على اختلاف أنواعها لان تظهر وتزدهر ،في المقابل كان المجتمع المسيحي لا يمتلك سلاح و لا ميليشا ما سهل تعرضه للاضطهاد وأصبح ضحية للتطرف وهجماته المتكررة عليهم .[126]

(126) Khogir Wirya and Linda Fawaz ,op,cit,P.9

تسكن المناطق المتنازع عليها في شمال العراق جماعات مختلفة بين أكراد و تركمان و مسيح وايزيديين و عرب ،وتشتمل سهول نينوى على مناطق الحمدانية و تلكيف و شيخان .وفيها مناطق يقطنها المسيحيون أساساً مثل قرقوش و برطلة وكراميلش وتلكيف وكانوا يشكلون الأغلبية فيها الى وقت قريب ووقعوا جميعاً تحت سيطرة داعش ، ففر حوالي 100 ألف مسيحي الى اقليم كردستان،ولم تفعل البيشمركة التي يفترض بها حماية هذه المناطق شيئاً وتركت المنطقة مع مجيء داعش ،وان بعد ذلك عملت البشمركة مع الميليشيات المسيحية التي تشكلت على استعادة بعض المدن ذات الأغلبية المسيحية مثل قرقوش.[127]

شعر المسيحيون بالعجز لان تمثيلهم في الحكومات المحلية لم يكن بالقوة العددية الكافية

(127) Otmar Oehring , op,cit,,P.70
Ibid ,P.71

وهنا سعت الجماعات المسيحية لاقامة علاقات متنوعة مع جهات متنوعة وارتبطت بها انطلاقاً من رؤيتها لمصالحها فهناك من ارتبط بحكومة الاقليم و آخرون ارتبطوا بالحشد و ثالث بالحكومة الاتحادية انطلاقاً من علاقتهم وموقفهم من الجماعات الاخرى ، فنتيجة لتخوفهم من الجماعات المتطرفة و اضطهاد الاخيرة لهم ،فضلاً عن التواجد المتزايد للشبك في مناطقهم دفعهم للائتلاف مع جهات لم يكونوا ليئتلفوا معها في السابق،أدى دخول داعش الى الحمدانية الى هروب المسيحيين وغيرهم من الأقليات ، ومن بقي فقد تعرض الى معاملة سيئة اذ تم استعبادهم أو قتلهم .وهنا أخذ المسيحيون بحمل السلاح كجزء من دفاعهم عن النفس والمجتمع لكن هذه الجماعات كانت صغيرة و غير مؤثرة سياسياً بحيث يحسب لها حساب لذا اضطروا الى اللجوء الى غيرهم من الأطراف التي

تمتلك القوة السياسية و العسكرية سواء تمثلت بالاكراد أو الحكومة المركزية او قوات الحشد الشعبي مما جعلهم بعد ذلك يصبحون جزء من الصراع بين الحكومة المركزية و الاكراد على الاراضي في شمال العراق. واصبح تواجد كل قوة على الارض وفقاً للجهة المرتبطة بها و كل من يحرر أرض من داعش يصبح مسؤولاً عنها فيما بعد [128].

(128) ERICA GASTON and ANDRÁS DERZSI-HORVÁTH, Iraq After ISIL, Sub-State Actors, Local Forces, and the Micro-Politics of Control, gppi global public policy institute ,REPORT ,Germany ,March 2018, pP.35,36

اذ تم تشكيل وحدات مختلفة مثل وحدة حماية سهول نينوى: وهي قوة مدعمة من الاتحاد الديمقراطي الآشوري وتقع رسمياً تحت مظلة الحشد الشعبي الا انها تمتلك استقلال عنه و لها اجندتها الخاصة بها ،وسعت للحصول على تدريب امريكي وتمسك الاراضي الجنوبية لسهل نينوى.

اما قوات حماية سهل نينوى: فيصل عدد افرادها الى 2500 شخص وانشئت منذ 2004 و كانت في الأصل قوات حراسة لحماية الكنائس و المواقع الدينية و مدعومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني ،وبعد دخول داعش للمنطقة تطور تدريبها الذي اشرف عليه البشمركة و أصبحوا يتبعون لقوات الحزب العسكرية حسب قول أحد مسؤوليهم .

قوات سهل نينوى : تشكلت بعد 2014 ،عندما اتفق حزب بيت نهرين الديمقراطي و الاتحاد الديمقراطي لبيت نهرين مع وزارة البيشمركة لتشكيل فرقة مسيحية في ظل البيشمركة ، فقد كانت فرقة ملحقة أو تابعة للبيشمركة تحارب الى جانبهم حتى في بعض الخطوط الأمامية ،وتساعد قوات حماية سهل نينوى وعهدت اليها مهمة حماية المنطقة التي تقع شمال سهل نينوى .

وهناك قوات تابعة او مرتبطة بالحزب الوطني السرياني و يتراوح عدد افرادها بين 50-100 شخص يطلق عليها (الفدائيون) و يتلقون الاموال و الاسلحة من الحزب الديمقراطي الكردستاني الا انهم ليسوا تابعين له ،تتلقى معظم هذه القوات دعم من الخارج سواء من دول او جمعيات خيرية وبالذات من الولايات المتحدة [129].

(129) ibid, pP.27,28

وتم تشكيل ميليشيا آغاجان من المسيحيين في الحمدانية و يمولهم الوزير سركيس اغاجان وعددها 3 الاف فرد غير مصرح لهم بحمل السلاح ،أي تم استخدامهم من قبل الاسايش لانهم حسب قول الأخيرين يعرفون مجتمعهم جيدا [130]، ونتيجة لهذه الاوضاع كلها أخذ يظهر الى الوجود مرة اخرى مشروع سهل نينوى كي يكون منطقة خاصة بالمسيحيين تتمتع باستقلال ذاتي .

(130) Chris Chapman , op,cit,,P.9

رابعاً ـ المطالبة المسيحية بالادارة الذاتية ـــ مشروع سهل نينوى

عندما سقط النظام السابق ظن المسيحيون مثلهم مثل بقية العراقيين انهم سيعيشون بعد ذلك في ظل الديمقراطية ، ودخلوا العملية السياسية و شاركوا في وضع الدستور قبلوا بالشكل الاتحادي للدولة ،الا انهم و نتيجة للمتغيرات السلبية الكثيرة ونظراً لعدم وجود دور سياسي حقيقي لهم على الصعيد الاتحادي أو على صعيد الاقليم و نظراً للمظالم الكثيرة التي اصابتهم رغب الكثير من المسيحيين بتغيير العقد الاجتماعي الذي اقيمت في ظله الدولة أو بالأحرى هم لم يجنوا الثمار الايجابية ولذا رأوا ضرورة ان تكون لهم نوع من الادارة الذاتية في منطقة معينة يديرون بها شؤونهم و يدافعون بها عن مصالحهم و يعد سهل نينوى من وجهة نظرهم المنطقة المثلى نظراً لوجود أعداد كبيرة من المسيحيين فيه ،فالحل عندما يخشى المجتمع من الهيمنة من قبل الأطراف الأخرى سياسياً وثقافياً ولغوياً وعرقياً ودينيًا هو ان يكون لهم حكم ذاتي في جيب مجتمعي خاص بهم [131].

(131) GIOVANNI MATTEO QUERP,op,cit,p.186

ظهر هذا المشروع الى الوجود من جديد بعد 2003 ،بعد ان زاد الاضطهاد الذي تعرض له المسيحيون في مختلف أنحاء العراق و نزح الكثير من المسيحيين من سكان الوسط والجنوب الى سهل نينوى للاستقرار فيه في السنوات الأولى بعد 2003 ،اضطر المسيحيون لمغادرة مناطق سكناهم سواء في بغداد أو الموصل نظراً للتهديدات التي تعرضوا لها واضطروا للنزوح الى مناطق سهل نينوى ـــ ومنهم من فضل الهجرة الى خارج البلد ـــ ذات الأغلبية المسيحية و بعضهم فضّل السكن في اقليم كردستان في المناطق ذات الأغلبية المسيحية فيه . وهذا المشروع كان مثار نقاش منذ 2006 بين الجماعات المسيحية ـ داخل البلد ام خارجه ـــ[132]* و بالذات الكلدان القوميين الذين يعيشون في الشتات في أمريكا وأوربا ،اذ تصوروا امكانية انشاء منطقة حكم ذاتي للمسيحيين في سهول نينوى .رفضت الكنائس المسيحية في العراق المشروع في البداية لانه يجعل المسيحيين أكثر هشاشة وعرضة للهجوم . ولم يكن هناك تصور عن كيفية حماية مثل هذه المنطقة بدون وجود قوات مسلحة خاصة بهم .وطبعاً تمت العودة للحديث عن المشروع مع عودة داعش و في اجتماع في برلين طالب المطران الكلداني بشار وردة في عين كاوة والذي كان من معارضي المشروع في السابق بوطن آمن يحكم فيه المسيحيون انفسهم لانهم عانوا الاضطهاد في وطن ابائهم واجدادهم ، لذا فمشروع سهول نينوى ليس اكثر من خيار امامهم ،وتبقى مسالة ضمان أمن المنطقة فهل انشاء ميليشات مسلحة من المسيحيين سيحل الامر،وربما سيطرح خيار تنظيف المنطقة من الاثنيات الاخرى

(132)* الجمعيات الوطنية الآشورية الامريكية المتمركزة في نيويورك وفروعها تتبنى او تدافع عن دولة اشورية مستقلة تقتطع من كردستان و من العراق لان الآشوريين ناجحون في كل مكان و هم عرق ذكي و صناعي و مزدهر ،وقد عاشو في ظل القمع وما انقذهم ايمانهم بدينهم الذي حفظهم من الانقراض ، انظر : L. Robson, Chapter Title: Refugee Camps and the Spatialization of Assyrian Nationalism in Iraq in : Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East, S.R. Goldstein-Sabbah, H.L. Murre-van den Berg(eds), Brill. (2016) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.13 , 37.237.78.12 ,P.242

و هذا أمر لن يرغب به أحد [133] .

بدأت الدعوات لاقامة نوع من الادارة الذاتية في سهل نينوى أو كانتون أو حتى محافظة جديدة و أصبحت محل جدل بين مختلف القوى كل حسب مصلحته ، مؤيدو الفكرة يرون ان المادة 125 من الدستور العراقي تضمن حقوق الأقليات ومنها الكلدان والآشوريين[134] . يرى الاكراد ومؤيدوهم ان لاقليم كردستان دور مهم في المنطقة ،اذ يرى احد الأحزاب السياسية ـــ الحزب الشعبي الكلداني الآشوري السرياني ــ ان مناطقهم سوف تنضم في الأخير الى اقليم كردستان . بينما يرى مؤيدو الفدرالية ان هناك امكانية لاقامة محافظة مستقلة كجزء من النظام الفدرالي [135].الذين دعوا الى اقامة منطقة حكم ذاتي للمسيحيين هدفهم ان يعيشون فيها بامان من الاضطهاد الذي يتعرضون له سواء في سهل نينوى او مناطق أخرى شمال العراق. وآخرون من المسيحيين أنفسهم رفضوا هذا المقترح لانهم يرون ان مثل هذه المنطقة ستكون تجمع للمسيحيين يسهل من خلاله الهجوم عليهم جميعاً وان من مصلحتهم اي المسيحيين كعراقيين العيش في مناطقهم مع ضرورة توفير الأمن لهم من الحكومة .[136]دعا مجلس الأقليات العراقي[137]* الى انشاء منطقة للأقليات عبر سهل نينوى ،وقد حاول الآشوريون العمل على جمع الدعم لاقامة منطقة ادارية للاشوريين وهي منطقة سوف تضم الأقليات وفق ما يسمح به الدستور العراقي وعليه لابد من تحقيق او ضمان امن هذه المنطقة التي ستضمهم.[138]

يرى المسيحيون ضرورة اعادة رسم الحدود الادارية اثنيا وبذا تنتج وحدات ادارية اثنية وهنا تواجه مشكلة ضعف سيادة القانون مفترضين ان مثل هذا الامر سيقلل من عدد الفاعلين المتصارعين و كذلك نفوذهم على المؤسسات العامة ما يؤدي لتقليل الاختلاف .طبعاً هم لم ياخذوا بالحسبان مواقف الايزيديين و التركمان في المناطق المجاورة الذين سيتأثرون طبعاً و تكون لهم ردود افعال سلبية ، و هنا ندخل في دائرة العنف المستمر.[139]

ويظل الصراع بين الحكومة الاتحادية و الاقليم يلقي بظلاله على المسيحيين الموجودين فيه فقد كان لاستفتاء استقلال اقليم كردستان في 25 ايلول 2017 دوره في جعل المسيحيين يفكرون بالعودة من جديد الى قراهم . زادت مخاوف المسيحيين بعد الاستفتاء من ان تنشأ مواجهة بين الاكراد و بين الحكومة الاتحادية خصوصاً و ان الطرفين يتنازعان على مناطق سهل نينوى ــ ذات الغالبية المسيحية ـــ بعدها مناطق مختلف عليها وهنا سيتحملون عبء المواجهة ، و طبعاً هم يأخذون في بالهم مصالح دول الجوار بالمنطقة و موقفها من الاستفتاء ككل .بعد

(133) Otmar Oehring ,op,cit,Pp.72,73

(134) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, op,cit,,P.6

(135) Chris Chapman , op,cit,P.11

(136) دهام محمد العزواي ،مصدر سبق ذكره، ص ص 194،193، 197

(137)* مجلس الأقليات العراقي : وهو منظمة غير حكومية انشيء سنة 2005 ،يتولى الدفاع عن مصالح 7 أقليات عراقية من خلال ممثليهم هي :الارمن ،الكلدواشوريين،الكرد الفيليين ، المندائيين ،الشبك ،التركمان ، والايزيديين .اعتقدت الأقليات و منهم المسيحيين و بصراحة حالهم حال جميع العراقيين الذين اعتقدوا ان نهاية النظام هي بداية للديمقراطية ، انظر :
Preti Taneja, Assimilation, Exodus, Eradication: Iraq's minority communities since 2003 , Minority Rights Group International 2007,United kingdom,P.6

(138) Preti Taneja,op,cit,P30

(139) Khogir Wirya ,Linda Fawaz, op,cit,,P.13

الاستفتاء اجبرت البيشمركة على التراجع وتقدمت القوات العراقية و حلت محلها في المنطقة ،ما اثار مخاوف المسيحيين خصوصاً وان الضمانات الدولية غير كافية لهم لان الدولة العراقية هي المنوطة بتوفير الامن و ليس المجتمع الدولي .ولا يمكن الاعتماد على الميليشيات المسيحية بانها ستحقق الامن نظراً لصغر حجمها و لضعف تسليحها وأيضاً لا تمتلك تدريبا يؤهلها لحفظ الامن فضلاً عن ان كل من الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم تعرقل عملها ،وما يزيد من ضعفها هو تشتتها نفسها بين من تحالف مع القوات العراقية و بين من تحالف مع الحشد و آخرون فضلوا الاصطفاف مع البشمركة .[140]

(140) Otmar Oehring, ,op,cit, pP.27,28,29

وبعد تطور الوضع بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم عقب الاستفتاء اصدر قادة الكنائس المسيحية تصريحاً مشتركاً ـ في 2017/10/1ـــ دعوا فيه كلا الطرفين للحوار وفي نفس الوقت اتهموا كلا الطرفين بالفشل في الدفاع عن مصالح المسيحيين وحفظ حقوقهم ما أدى الى هجرتهم ،وأشاروا لعدم وجود مستقبل للمسيحيين في العراق و انهم لايستطيعون في ظل هذه الاوضاع منعهم من الهجرة كما ان ليس من المستبعد الا يظل مسيحيون في العراق في المستقبل القريب .[141]

(141) Ibid ,P.29

من الأهمية بمكان ان يتوصل كل من الحكومة الاتحادية و الاقليم الى اتفاق بينهما حول كيفية تحقيق الامن في منطقة سهل نينوى ذي الاكثرية المسيحية وكيفية التعامل مع المجتمعات المحلية و ربطهم بالحكومة ـــ سواء كانت الحكومة الاتحادية أم حكومة الاقليم ــ من أجل ان يكون للافراد أصحاب المصلحة الحقيقية دور في مناقشة مستقبلهم و بناء الثقة بينهم و بين السلطة من أجل تحقيق التعاون المستقبلي .[142]

(142) Khogir Wirya ,Linda Fawaz,op,cit,P.14

الخاتمة :

رغم ان المسيحيين جزء من الشعب العراقي الذي كان يرغب بتحقيق انتقال سريع الى الديمقراطية ،الا انهم لم يحققوا ما كانوا يطمحون اليه ، فقد أدى سقوط النظام السابق الى التغيير في الموقف التفاوضي لكل طرف حول السلطة والاشتراك بها بين الجماعات المختلفة وأصبح الصراع بين الاطراف السياسية المختلفة مؤثراً في مشاركة الأقليات السياسية الفعالة ومنها المسيحيين . كان لابد من وجود مشاركة فعالة وذات معنى في المجال السياسي العراقي من قبل الأقليات لان هذه المشاركة تؤدي الى تجنب الخلافات التي تؤدي الى العنف و تكون عامل في تحقيق الاستقرار السياسي ،و طبعاً تشجع الأقليات على البقاء وعدم الهجرة ، لكن الواقع يشير الى ان العنف و عدم الاستقرار اصبحا سمة اساسية في الواقع العراقي ،

وأضحى المسيحيون في معظم الاحيان ضحية هذا العنف وعدم الاستقرار وضحية الصراع بين الاطراف السياسية .ورغم ان القانون انحاز ايجابياً الى المسيحيين باعطائهم كوتا في البرلمان الاتحادي وبرلمان الاقليم الا انهم لم يتمكنوا من ممارسة أي دور سياسي فعلي نظراً لقلة عددهم على صعيد السلطات الاتحادية وفي الاقليم ما اضطرهم الى التحالف مع الأطراف القوية في العملية السياسية ظناً منهم ان هذا سيخدم مصالح المسيحيين لكن النتيجة ان وجودهم أصبح شكلي وتكميلي ، وفي احيان كثيرة علقوا في الصراع بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم للسيطرة على المناطق المتواجدين فيها في شمال العراق ، والذي أدى الى زيادة هشاشة المنطقة و زيادة استقطاب المسيحيين بين الطرفين و الذي كل منهما يسعى لتحقيق مصلحته على حساب الآخر وعلى حساب الأقلية المسيحية ما دفعها للمطالبة بان يكون لها اقليم خاص بها في سهل نينوى تتمتع فيه بالاستقلال الذاتي بعيداً عن سيطرة اي طرف من الأطراف ، صحيح ان هذا الأمر لم يتحقق لكنه يظل هدف يسعى ما تبقى من المسيحيين في البلد إليه ، لكنه كمشروع يحمل في طياته خطر أن تطالب الأقليات الاخرى باقاليم خاصة بها ليتحول العراق الى جزر منعزلة بعيدة عن بعضها بدلاً من التعايش و التداخل و هو ما قد يهدد استقرار البلد مستقبلاً لذا لابد من اتخاذ سياسات تعمل على ارضاء مطالب الجميع دون استثناء و مواجهة المشاكل التي تعترضهم بحكمة تحفظ للجميع حقوقهم .

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الدساتير والقوانين

1. القانون الاساسي العراقي لعام 1925
2. دستور جمهورية العراق 2005

ثانياُ: الكتب العربية

1. بهاء حسين شاكر الشباني. مسيحيو العراق 1958 ــ 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية /ج القادسية ،2017
2. حنا بطاطو .العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية الكتاب الأول،ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ،مؤسسة الابحاث العربية، 1995، ط2

3. دهام محمد العزواي .مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ، 2012

4. سهيل قاشا ، مسيحيو العراق ،دار الوراق للنشر المحدودة ، لندن ، الفرات للنشر و التوزيع ،بيروت ، 2009

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1. Ana Filipa Vrdoljak, Unravelling the cradle of civilization “layer by layer”: Iraq, its Peoples and Cultural Heritage ,University of The Chnology ,Sydney ,Available at: http://works.bepress.com/ana_filipa_vrdoljak/7/
2. Anthony H. Cordesman, Iraq After ISIS: Report : The Other Half of Victory Dealing with the Civil Dimension, Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2018), https://www.jstor.org/stable/resrep22411.7 , 37.237.78.12 on Sun, 10 May 2020
3. Chris Chapman , Improving security for minorities in Iraq ,Minority Rights Group International, June 2012,Uk
4. Brij V Lal and Peter Larmour.(eds),The Fiji Constitution Review, 2012 ANU E Press,The Australian National University.
5. Donald L. Horowitz, Ethnic Power Sharing: Three Big Problems, , Journal of Democracy · April 2014 , DOI: 10.1353/jod.2014.0020,
6. Donald L. Horowitz, Structure and Strategy in Ethnic Conflict
7. Donald L. Horowitz, The Challenge of Ethnic Conflict: Democracy in Divided Societies, Journal of Democracy, Volume 4, Number 4, October 1993, https://doi.org/10.1353/jod.1993.0054 https://muse.jhu.edu/article/225437
8. ERICA GASTON and ANDRÁS DERZSI-HORVÁTH, Iraq After ISIL, Sub-State Actors, Local Forces, and the Micro-Politics of Control, gppi global public policy institute ,REPORT ,Germany ,March 2018
9. GIOVANNI MATTEO QUERP. BEYOND TERRITORIAL PROTECTION: MILLET AND PERSONAL AUTONOMY AS

INSTRUMENTS FOR (NEW) MINORITIES IN EUROPE?, UNIVERSITY OF TRENTO, December 2010

10. S.R. Goldstein-Sabbah and H.L. Murre-van den Berg(eds), Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East,), Brill, http://www.jstor.com/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.5
11. International Religious Freedom Report for 2018 United States Department of State • Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor
12. Lt. Colonel János Besenyő, Arab Spring, Christian Fall? – The situation of Christian minorities in the Middle East after the Arab Spring , Geo information Service of the Hungarian Defence Forces and Roland Gömöri, University of Szeged ,June 2013
13. John Eibner, The Plight of Christians in Iraq Field Trip Report November 3 – 11, 2007 , Christian Solidarity International CSI,USA.
14. Khogir Wirya ,Linda Fawaz, The Christians Perceptions of Reconciliation and Conflict, MERI Policy Paper, September 2017, Middle East Research Institute
15. Khogir Wirya and Linda Fawaz, The Way Forward ,in : The Christians: Perceptions of Reconciliation and Conflict, Middle East Research Institute (2017) : https://www.jstor.org/stable/resrep13622.6
16. L. Robson, Chapter Title: Refugee Camps and the Spatialization of Assyrian Nationalism in Iraq in : Modernity, Minority, and the Public Sphere: Jews and Christians in the Middle East, S.R. Goldstein-Sabbah, H.L. Murre-van den Berg(eds), Brill. (2016) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.1163/j.ctt1w8h27r.13 , 37.237.78.12 on Sun, 10 May 2020
17. Konrad Adenauer Stiftung, THE SITUATION OF CHRISTIANS IN: THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA,(2011): https://www.jstor.org/stable/resrep09942P
18. Mokhtar Lamani, Minorities in Iraq: The Other Victims, Centre

for International Governance Innovation (2009) , https://www.jstor.org/stable/resrep05235, Accessed: 252020-04-

19. M. Steven Fish and Robin S. Brooks, DOES DIVERSITY HURT DEMOCRACY?, Research Report, Journal of Democracy Volume 15, Number 1 January 2004
20. Nahar Muhammed Nuri,Iraq is not Artificial: Iraqi Trends and the Refutation of the Artificial State Hypothesis, AlMuntaqa , Vol. 1, No. 3 (December 2018), pp. 939- , Published by: Arab Center for Research & Policy Studies Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.31430/almuntaqa.1.3.0009,
21. Nation-Building and Minority Rights in the Middle East:A Dialectic Dynamic, Author manuscript, published in «Religious Minorities in the Middle East. Domination, Self-empowerment, Accommodation, LONGVA AN & ROALD AS (Ed.) (2012) 230255-»
22. Nico Carpentier, Media and Participation-A site of ideological-democratic struggle,2011, Chapter Title: Defining Participation: An Interdisciplinary Overview, https://www.jstor.org/stable/j.ctv9hj9qt.5 ,
23. Otmar Oehring, Hoping for a Miracle: On the Possible End of a Christian Presence in Iraq ,in Religion,by Gerhard Wahlers (ed), Konrad Adenauer Stiftung (2017) , https://www.jstor.org/stable/resrep17544.4
24. Phebe Marr, Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, US Institute of Peace (2006) Stable URL: https://www.jstor.org/stable/resrep12305 ,Accessed: 102020-05-
25. Reporting on Minorities Across Iraq IN ARABIC & KURDISH PRESS, the Institute of Regional and International Studies (IRIS) at the American University of Iraq, Sulaimani (AUIS),April2016
26. SAAD Salloum ,SAAD SAlAH,MAJID HASSAN, POLITICAL PARTICIPATION OF MINORITIES IN IRAQ ,Heartland Alliance International and MCMD,human rights violation report2, Human Rights Violations Against Iraqi Minorities After